

مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL
ISLAMIC SCIENCES JOURNAL



eISSN: 2600-7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol :10

Issue : 2

Year : 2026

السنة : 2026

العدد : 2

المجلد : 10

في هذا العدد:

- منهج الحفاظ السيوطي في التعامل مع التفسير النبوي في كتابه "الإكلیل في استنباط التنزيل": دراسة نظرية تطبيقية
- إسماعيل عبد الله الخماي، خالد نوي سليمان
- الرعاية النفسية للنبي صلى الله عليه وسلم في المرحلة المبكرة: دراسة موضوعية في ضوء القرآن الكريم
- عبد الله بن صالح بن عبد الله الحضيري
- جهود العلماء في التفسير في القرن الثاني الهجري
- سامية بنت جريبع الراددي
- حكم النبي في مرويات كتاب الأطعمة والعقيقة والذبايح والصيد والأضاحي من صحيح البخاري: دراسة استقرائية مقارنة بين شراحه
- عبدول حميد، فؤاد بوالنعمه
- الخطاب السياسي الإسلامي مفهومه، أهميته، نشأته، وأقسامه
- عمر محمد فارح ، خالد حمدي عبدالكريم
- عقد البيع في الفقه الإسلامي ونظام المعاملات المدنية السعودي، دراسة مقارنة
- عمر بن عبدالله الزيد، عبدالرحمن عبدالحميد محمد حسانين
- الحماية القضائية وضوابطها وإجراءاتها في الفقه الإسلامي والقانون القطري
- أحمد محمد أحمد رضوان صالح ، عبدالرحمن عبد الحميد محمد حسانين
- التعزير أقله وأكثره: دراسة فقهية قضائية مقارنة بالأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية
- جلال الدين بن أمين بن أحمد الوراقفي
- أسباب نقض الأحكام القضائية في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- إبراهيم فراج الفراج، صلاح عبدالنواب
- ربط الدين بالذهب: دراسة فقهية واقتصادية
- الحسن سيد أحمد الحبيب، عبد الرحمن نوات
- مسلك الإتيوبي في دفع التعارض بين الأدلة الشرعية عن طريق الجمع
- حسن محمد خلاوي، صلاح عبد النواب
- المصناديق الوقفية في وزارة الشؤون الإسلامية بالمالديف: دراسة فقهية
- إسماعيل رياض، أنيس الرحمن منظور الحق
- نظرة تأصيلية عن متلازمة إدواردز وحكم إجهاض الجنين المصاب بما
- أثر تطبيق مقاصد الشريعة في تحقيق معايير جودة مخرجات التعلم الأكاديمية
- عمر محفوظ عبدالرحمن باجبر، عبد الله عبد سعيد مؤمن
- دور القدرات التكنولوجية في تعزيز الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2024-2025م) من منظور إسلامي معاصر
- محمد حنفي محمد نور تبيدي ، نوال عبد الله أحمد بال
- التعلم اللحني في تدريس قواعد النحو العربي بالمرحلة الابتدائية: إطار مفهومي ورؤية تربوية متجددة
- السيد عادل السيد حسن، أمل محمود علي
- الدراسات الإسلامية كمتخصص أكاديمي عالمي تحليل مقارن للمناهج والنماذج المؤسسية والتحولت المعاصرة
- شجاعت أحمد فريشي
- الدور المؤسسي والشرعي في مواجهة خطاب التطرف
- بنان صبيحي، محمد السيد البساطي
- دور فقهية العصر في الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامية
- جميلة أبو سيف الجندي
- مكة المكرمة وعالمية التنوع الاجتماعي والثقافي وأثرهما في العمل الدعوي: دراسة تحليلية
- يحيى بن إبراهيم بن يحيى النبي، محمد السيد البساطي
- الردع السياسي في الدولة العمرية: مقارنة جيو-استراتيجية في أنساق ما قبل الحداثة
- حسام وليد غفوري السامرائي، إبراهيم محمد البيومي
- الفرق المنتسبة إلى الإسلام في السويد: دراسة تحليلية

عبدالرحمن المطيري، إبراهيم محمد البيومي

eISSN 2600-7096



917726001709003



تصدرها
PUBLISHED BY
كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية
FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES
AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

DOI: <https://doi.org/10.63226/iisj.v10i2.6006>

الردع السياسي في الدولة العمرية: مقارنة جيو-استراتيجية في أنساق ما قبل الحداثة

[Political Deterrence in the Umari State: A Geostrategic Analysis of Pre-Modern Power Systems]

Husam Waleed Al-Sammarraie¹ & Ibrahim Mohamed El Baiomy²

PhD Candidate, Faculty of Islamic Sciences, Al-Madinah International University, Malaysia.
2Asst. Prof. Dr. Ibrahim Mohamed El Baiomy, Al-Madinah International University, Malaysia.

* Corresponding Author: alsammarraiehusam@gmail.com

الملخص

ينطلق هذا البحث من إشكالية تتمثل في هيمنة المقاربة الحداثية على تفسير الردع السياسي، والتي ربطت فاعلية الردع أساسًا بالقوة العسكرية والقدرة على العقاب وإدارة التوازنات الصلبة. ويسعى البحث إلى دراسة النموذج العمري بوصفه تجربة سياسية تكشف أبعادًا أوسع للردع تتجاوز اختزاله في القوة العسكرية، من خلال تحليل الكيفية التي أدير بها المجال السياسي بما حافظ على تماسك الدولة وقلل من احتمالات تشكل التهديدات داخل بنيتها. واعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي مع الاستفادة من بعض أدوات التحليل السياسي والجيو-استراتيجي المعاصر، للكشف عن العلاقة بين إدارة المجال السياسي والاستقرار والردع في التجربة العمرية. كما تناول آليات تنظيم المجال السياسي والموارد والقوة العسكرية ضمن إطار حافظ على وحدة المجال السياسي ومنع تشكل مراكز تأثير موازية، ثم انتقل إلى دراسة الدلالات الجيو-استراتيجية للنموذج العمري ومقارنته ببعض مفاهيم الردع الحديثة من منظور وظيفي دون افتراض تماثل تاريخي بين السياقات المختلفة. وخلص البحث إلى أن فاعلية الردع في النموذج العمري لم ترتبط بتعظيم القوة العسكرية وحدها، بل بقدرة الدولة على إدارة المجال السياسي وتقليل قابليته لإنتاج التهديد قبل تحوله إلى أزمة ظاهرة. كما بيّن أن الأثر الردعي للقوة يتحقق عندما يسهم في إعادة تنظيم المجال وإعادة تشكيل البيئة السياسية والاستراتيجية المحيطة، الأمر الذي يفتح أفقًا أوسع لإعادة بناء مفهوم الردع السياسي خارج اختزاله في الإكراه العسكري والتوازنات الصلبة.

الكلمات المفتاحية: الردع السياسي - الدولة العمرية - إدارة المجال السياسي - الجيو-استراتيجية - السيادة.

ABSTRACT

This research addresses a problem arising from the dominance of the modernist approach in interpreting political deterrence, which has largely associated the effectiveness of deterrence with military power, the capacity to inflict punishment, and the management of hard-power balances. The study seeks to examine the Umarian model as a political experience that reveals broader dimensions of deterrence beyond its reduction to military force, through analyzing how the political sphere was managed in a manner that preserved state cohesion and reduced the likelihood of threats emerging from within its structure. The research adopts a historical-analytical methodology while drawing on selected tools from contemporary political and geo-strategic analysis to explore the relationship between political governance, stability, and deterrence in the Umarian experience. It further examines the mechanisms through which the political sphere, resources, and military power were organized within a framework that maintained political unity and prevented the emergence of parallel centers of influence. The study then investigates the geo-strategic implications of the Umarian model and compares it with certain modern concepts of deterrence from a functional perspective, without assuming historical equivalence between differing contexts. The findings indicate that the effectiveness of deterrence in the Umarian model was not based solely on maximizing military power, but rather on the state's capacity to manage the political sphere and reduce its propensity to generate threats before they evolved into visible crises. The study also demonstrates that the deterrent effect of power is realized when it contributes to reorganizing the political sphere and reshaping the surrounding political and strategic environment, thereby opening broader horizons for reconstructing the concept of political deterrence beyond its reduction to military coercion and hard-power balances.

Keyword: Political Deterrence; 'Umarid State; Political Domain Management; Geostrategy

المقدمة

شهدت الدولة الإسلامية في عصر الخلافة الراشدة تحولات سياسية واستراتيجية عميقة رافقت انتقالها من إطارها المحلي المحدود إلى فضاء سياسي وإقليمي واسع. وقد فرض هذا التحول تحديات متزايدة تتعلق بإدارة المجال السياسي والمحافظة على تماسكه في بيئة اتسمت بتعدد مراكز القوة وسرعة التحولات الإقليمية. ولم تعد فاعلية الدولة مرتبطة بمجرد القدرة على الحسم العسكري، بل بقدرتها على تنظيم المجال الذي تديره بما يحفظ الاستقرار ويجدّ من تشكل مصادر التهديد داخل بنيته.

وفي الأدبيات السياسية والاستراتيجية الحديثة ارتبط مفهوم الردع غالبًا بالقوة العسكرية والقدرة على العقاب وإدارة التوازنات الصلبة، الأمر الذي أدى إلى اختزال الردع في بعده العسكري وإهمال أنماط أخرى من الردع ارتبطت بإدارة المجال السياسي وتنظيم البيئة المنتجة للتهديد. ومن هنا تبرز أهمية دراسة النموذج العمري؛ إذ تكشف التجربة العمرية عن نمط من الممارسة السياسية لم يقتصر على مواجهة التهديدات بعد ظهورها، بل اتجه إلى تنظيم المجال السياسي بصورة تحدّ من قابلية تشكلها أصلًا.

وفي هذا السياق، يسعى البحث إلى دراسة الدولة العمرية بوصفها نموذجًا سياسيًا يكشف أبعادًا أوسع لفهم الردع السياسي، من خلال تحليل آليات إدارة المجال السياسي، وتنظيم العلاقة بين السلطة والقوة، والمحافظة على تماسك الدولة، ثم مقارنة هذه الخبرة ببعض المفاهيم المعاصرة في الدراسات السياسية والاستراتيجية للكشف عن دلالاتها النظرية في فهم الردع السياسي وإعادة بناء مفهومه خارج اختزاله في القوة العسكرية وحدها.

الإشكالية البحثية

ينطلق البحث من ملاحظة أن الأدبيات الحديثة للردع السياسي ارتبطت في جانب كبير منها بمفاهيم القوة العسكرية والعقاب والتوازنات الصلبة، الأمر الذي أدى إلى اختزال الردع في مرحلة مواجهة التهديد بعد ظهوره. غير أن بعض الخبرات السياسية التاريخية تكشف أن الاستقرار قد يتحقق أيضًا عبر إدارة المجال السياسي وتقليل قابليته لإنتاج التهديدات قبل تشكلها. ومن هنا تبرز التجربة العمرية بوصفها نموذجًا سياسيًا يتيح إعادة النظر في بعض الافتراضات السائدة حول الردع السياسي ووظائفه. وعليه، تتحدد الإشكالية الرئيسية في التساؤل الآتي: إلى أي مدى يكشف النموذج العمري عن فهم مغاير للردع السياسي يقوم على إدارة المجال السياسي وتقليل احتمالات تشكل التهديد، وما الدلالات الجيو-استراتيجية التي يمكن استخلاصها من ذلك في ضوء المقاربات المعاصرة للردع؟ ويتفرع عن هذا التساؤل ما يأتي:

1. ما حدود المقاربة الحدائنية في تفسير الردع السياسي؟
2. كيف أسهمت إدارة المجال السياسي في التجربة العمرية في تقليل احتمالات تشكل التهديد؟
3. ما الدلالات الجيو-استراتيجية التي تكشفها التجربة العمرية في فهم العلاقة بين القوة وإدارة المجال؟
4. كيف يسهم النموذج العمري في توسيع مفهوم الردع السياسي نظريًا؟

أهداف البحث

1. تحليل حدود المقاربات الحديثة التي تختزل الردع السياسي في القوة العسكرية والعقاب.
2. بيان دور إدارة المجال السياسي في التجربة العمرية في تحقيق الاستقرار وتقليل احتمالات التهديد.
3. دراسة العلاقة بين القوة وإدارة المجال من خلال مقارنة وظيفية لبعض الخبرات العمرية.
4. استكشاف الدلالات النظرية والجيو-استراتيجية التي يقدمها النموذج العمري في فهم الردع السياسي.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من سعيه إلى إعادة قراءة مفهوم الردع السياسي خارج اختزاله في القوة العسكرية والتوازنات الصلبة، من خلال دراسة النموذج العمري بوصفه خبرة سياسية تكشف أبعادًا أوسع للعلاقة بين الاستقرار وإدارة المجال السياسي. كما تكمن أهميته في محاولة الاستفادة من أدوات التحليل السياسي والجيو-استراتيجي المعاصر لفهم التجربة العمرية بوصفها حالة يمكن أن تسهم في توسيع النقاش النظري حول الردع السياسي، دون إسقاط مفاهيم الدولة الحديثة على سياقها التاريخي.

منهجية البحث

1. المنهج التاريخي التحليلي
لدراسة الوقائع والسياسات العمرية وتحليلها في سياقها التاريخي والسياسي دون إخراجها من بيئتها الزمنية.
2. المقاربة الجيو-استراتيجية
لتحليل أثر إدارة المجال السياسي في تشكيل موازين القوة والاستقرار وإعادة تنظيم البيئة الإقليمية المحيطة بالدولة.
3. المقاربة الوظيفية
لدراسة الوظائف السياسية التي أدتها السياسات العمرية في منع تشكل التهديدات والمحافظة على تماسك المجال السياسي، ومقارنتها ببعض المفاهيم المعاصرة للردع دون افتراض تماثل تاريخي بين السياقات المختلفة.

حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة الردع السياسي في النموذج العمري خلال مدة خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، من خلال تحليل علاقته بإدارة المجال السياسي ودلالاته الجيو-استراتيجية ضمن البيئة الإقليمية التي عملت فيها الدولة آنذاك. ويعتمد البحث بعض أدوات التحليل السياسي والجيو-استراتيجي المعاصر بوصفها أدوات تفسيرية، دون إسقاط مفاهيم الدولة الحديثة على السياق التاريخي للتجربة المدروسة، كما لا يتناول الجوانب الفقهية التفصيلية أو التحليلات العسكرية التقنية الخارجة عن نطاق الدراسة.

الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جوانب متعددة من الفكر السياسي والعلاقات الخارجية والإدارة الاستراتيجية في التجربة الإسلامية المبكرة، إلا أن معالجتها توزعت بين البعد القانوني للعلاقات الدولية، والبنية الإدارية للدولة،

والجغرافيا السياسية للفتوحات، ونظريات الردع المعاصرة، دون أن تتجه بصورة مباشرة إلى دراسة الردع السياسي في الدولة العمرية بوصفه نسقاً جيو-استراتيجياً متكاملًا.

فقد سعت دراسة رحومة (2021) الموسومة بـ أسس العلاقات الدولية في العهدة العمرية إلى استنباط المبادئ الحاكمة للعلاقات بين الأمم والشعوب من خلال تحليل العهدة العمرية، مركزةً على قيم العدالة والحرية والحماية والتعايش الديني، ومبرزةً الأبعاد القانونية والأخلاقية المنظمة للعلاقة مع الآخر.

أما دراسة الحنيطي (2023) حول السياسة الخارجية في عهد عمر بن الخطاب فقد انصرفت إلى تحليل المبادئ العامة التي حكمت العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، وبيان أثر القيادة السياسية في إدارة التوسع والعلاقات مع القوى المجاورة، مع التركيز على الأبعاد التاريخية والسياسية العامة للسياسة الخارجية.

واتجهت دراسة الزهراني (2020) المعنونة بـ الفتوحات الإسلامية وأثرها في تشكيل المجال السياسي للدولة الراشدة إلى بحث نتائج التوسع الإسلامي في إعادة تشكيل المجال السياسي والإقليمي للدولة الإسلامية، من منظور تاريخي يركز على التحولات التي أحدثتها الفتوحات في بنية المجال السياسي.

كما اهتمت دراسة الشمري (2022) الموسومة بـ الجغرافيا السياسية للدولة الإسلامية في العصر الراشدي بتحليل أثر الموقع والامتداد الجغرافي ومسالك الحركة في توجيه السياسة العامة للدولة، وإبراز دور العوامل الجغرافية في صناعة القرار السياسي والعسكري.

في حين عاجلت دراسة الخالدي (2022) نظرية الردع النووي في القرن الحادي والعشرين: دراسة نقدية مفهوم الردع في سياق العلاقات الدولية المعاصرة، مركزةً على تطور النظرية الردعية الحديثة وحدودها وإشكالاتها في البيئة الدولية الراهنة، وما يرتبط بها من توازنات القوة والانتشار النووي.

وعلى الرغم من القيمة العلمية للدراسات السابقة، فإنها لم تتجه إلى تحليل الدولة العمرية باعتبارها نموذجًا سياسيًا يكشف أبعادًا مغايرة لفهم الردع السياسي، بل انحصرت بين المقاربات التاريخية والفقهية والإدارية أو نظريات الردع الحديثة. ومن ثمّ ظلّ البعد الجيو-استراتيجي الكامن في العلاقة بين إدارة المجال السياسي والاستقرار والردع في التجربة العمرية فجوةً معرفية لم تنل حظها من الدراسة المستقلة، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته. ومن هنا تتميز الدراسة الحالية بأنها لا تنظر إلى الدولة العمرية من زاوية العلاقات الدولية أو الفتوحات أو الإدارة السياسية فحسب، بل تقارنها بوصفها نموذجًا سياسيًا يتيح إعادة النظر في مفهوم الردع من خلال إدارة المجال السياسي وتقليل احتمالات تشكل التهديد. كما تسعى إلى سد فجوة معرفية تتمثل في غياب دراسة تربط بين إدارة المجال السياسي والدلالات الجيو-استراتيجية للردع في التجربة العمرية ضمن قراءة تحليلية تستفيد من بعض أدوات التحليل المعاصر دون إسقاط مفاهيم الدولة الحديثة على السياق التاريخي للتجربة.

المبحث الأول: التأصيل الجيو-استراتيجي لمفهوم الردع السياسي خارج النسق الحدائثي

المطلب الأول: الردع السياسي بوصفه بنية إدراكية-استراتيجية

أولاً: من الدلالة اللغوية إلى الوظيفة السياسية: لا يصح افتتاح البحث في الردع السياسي من لحظة امتلاك القوة؛ لأن القوة في ذاتها لا تنتج أثراً ردعياً ما لم تتحول إلى إدراك سياسي يؤثر في حسابات الفاعلين وسلوكهم. فالردع لا يبدأ من السلاح أو القدرة المادية المجردة، بل من اللحظة التي يصبح فيها الإقدام على السلوك المهديد للاستقرار أو للمصالح الحيوية للدولة خياراً مرتفع الكلفة ومنخفض الجدوى في تقدير الأطراف المعنية. ومن هنا فإن الردع ليس "قوة ساكنة"، بل أثر سياسي متحرك؛ أي تحويل القدرة إلى رسالة، والرسالة إلى إدراك، والإدراك إلى سلوك يعيد تشكيل الحسابات السياسية داخل المجال وخارجه¹. ويكشف هذا المعنى أن الردع سابق تاريخياً على تشكل الدولة الحديثة؛ إذ سعت النظم السياسية عبر التاريخ إلى بناء صورة ذهنية مستقرة تجعل الإقدام على التهديد أو المواجهة أو الإخلال بالنظام القائم خياراً غير مضمون النتائج. كما تمنح الدلالة العربية لجزء "ردع" هذا المفهوم عمقاً يتجاوز الأطر الاستراتيجية المعاصرة، إذ يدور حول المنع والكف والزجر، وهي معانٍ لا تشير إلى العقوبة اللاحقة فحسب، بل إلى الأثر السابق الذي يحول دون وقوع الفعل ابتداءً. فالردع لا يتحقق بمجرد إيقاع الجزاء، وإنما بإنتاج حالة من الإدراك المسبق تدفع الفاعلين إلى إعادة النظر في خياراتهم قبل الانتقال إلى الفعل². وبذلك يتجاوز المعنى اللغوي حدود المنع المباشر إلى وظيفة سياسية أعمق تتمثل في التأثير في الحسابات السياسية وتوجيه السلوك بما يحافظ على الاستقرار ويحد من احتمالات التهديد. ومن هذه الزاوية تظهر حدود التعريفات التي تحصر الردع في التهديد بالعقوبة؛ لأن العقوبة لا تصبح ردعاً إلا إذا اقترنت بإدراك مسبق ومصادقية متحققة لدى الطرف المقابل. أما إذا وجدت القوة دون إدراك، أو وجد التهديد دون مصادقية، أو غابت القدرة على إنفاذه، فإن الأثر الردعي يضعف أو يتلاشى. ولهذا فإن الردع السياسي لا يتأسس على القدرة وحدها، بل على تفاعل القدرة والرسالة والمصادقية في تشكيل إدراك الفاعلين لطبيعة الدولة وقدرتها على حماية استقرار المجال الذي تديره³.

ثانياً: الردع بوصفه هندسة للإدراك الاستراتيجي: تُعرّف أدبيات الردع الحديثة الردع غالباً بوصفه محاولة للتأثير في سلوك الخصم ومنعه من الإقدام على فعل معين عبر التهديد بعقوبة محتملة أو بحرمانه من تحقيق أهدافه. وقد طورت هذه الأدبيات أنماطاً متعددة للردع مثل الردع بالعقاب والردع بالمنع والردع الممتد. غير أن اختزال الردع في البعد العسكري وحده لا يكفي لتفسير جميع أنماطه التاريخية؛ لأن الردع في جوهره يرتبط بالأثر الذي تتركه

¹ انظر: الردع: المفهوم والنظرية، البهي، رعدة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، <https://ecss.com.eg/36825>

² المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج1، ص338

³ انظر: استراتيجية الردع النظرية - الممارسات - المستوى العملي - محددات القوة والضعف، رجب، إيمان، ص7-8

القوة في إدراك الأطراف الأخرى وحساباتها السياسية¹. ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى الردع السياسي بوصفه عملية لإعادة تشكيل الإدراك الاستراتيجي أكثر من كونه مجرد توظيف للقوة. فالغاية الأساسية للردع لا تتمثل في استخدام القوة، بل في دفع الفاعلين إلى إعادة تقدير كلفة التحدي وجدوى المواجهة أو الاضطراب قبل الإقدام عليها. ولذلك فإن فاعلية الردع لا تنشأ من القدرة العسكرية وحدها، بل من نجاح الدولة في ترسيخ صورة مستقرة عن قدرتها على حماية استقرار المجال السياسي والمحافظة على تماسكه.

وعليه، فإن فهم الردع لا يقتصر على التهديد بالعقوبة، بل يتطلب النظر إليه بوصفه عملية لإدارة التوقعات الاستراتيجية؛ إذ لا يهدف الردع إلى استخدام القوة بقدر ما يهدف إلى التأثير في تقديرات الفاعلين وحساباتهم قبل اتخاذ القرار². فالردع لا يقتصر على إثارة الخوف من القوة، بل يمتد إلى ترسيخ قناعة لدى الفاعلين بأن تجنب الصدام أو الإخلال بالاستقرار يمثل الخيار الأكثر عقلانية. ومن ثم فإن الردع ليس القوة ذاتها، وإنما الأثر الإدراكي الذي تنتجه القوة حين تقترن بالمصدقية والاتساق والقدرة على المحافظة على استقرار المجال السياسي³.

ثالثاً: نقد الاختزال العسكري للتعريف الحديث: ارتبطت معظم نظريات الردع الحديثة بسياق الحرب الباردة والردع النووي، حيث جرى تعريف الردع بوصفه قدرة الدولة على منع الخصم من الإقدام على سلوك عدائي عبر التهديد بإيقاع كلفة مرتفعة عليه. وقد جعل هذا السياق الردع مفهوماً وثيق الصلة بالقوة العسكرية والتوازنات الاستراتيجية الكبرى. ومع تطور البيئة الدولية برزت تحديات جديدة دفعت كثيرًا من الدراسات المعاصرة إلى إعادة النظر في هذا الاختزال، ولا سيما مع اتساع أهمية العوامل السياسية والإدراكية والمؤسسية في تشكيل سلوك الفاعلين⁴. وتكمن الإشكالية في تعميم هذا النموذج العسكري بوصفه التفسير الوحيد للردع؛ إذ إن بناء الأثر الردعي لا يرتبط بالقوة العسكرية وحدها، بل يتصل أيضًا بقدرة الدولة على توظيف مواردها السياسية والمؤسسية والإدراكية في التأثير في حسابات الفاعلين وتوجيه سلوكهم. ومن ثم فإن حصر الردع في القوة الصلبة يحدّ من فهم أنماط تاريخية أخرى للردع قامت على التفاعل بين القوة والتنظيم السياسي والاستقرار المؤسسي، وهو ما يفتح المجال لإعادة قراءة بعض التجارب السابقة للحداثة، ومنها الدولة العمرية، ضمن منظور جيو-استراتيجي أوسع⁵.

¹ انظر: الحرب السببرانية: التهديدات، الاستراتيجيات، وتحديات الردع في الفضاء الرقمي، قانصو، محمد إبراهيم، ص 52-56

² انظر: إعادة تعريف الردع الإستراتيجي في عصر التعددية القطبية، كمونه، أورايد محمد مالك، ص 1-3

³ انظر: الإدارة العمرية: المرتكزات الإدارية ونماذج من التطبيقات الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، شعت، نبيل

مصطفى، ص 240-260

⁴ انظر: إستراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات ما بعد الحرب الباردة لزهرة عبد العزيز ص 241-255

⁵ انظر: الردع السببراني: المفهوم والإشكاليات البهي رعدة المركز المصري للفكري والدراسات الاستراتيجية

رابعاً: التعريف المركب للردع السياسي: وبناءً على ما سبق، يمكن اعتماد تعريف إجرائي للردع السياسي لأغراض هذه الدراسة بوصفه: هو قدرة الدولة على إدارة المجال السياسي بما يحفظ تماسكه ويحدّ من إمكانات التهديد، عبر التأثير في إدراك القوى المعنية وتوجيه حساباتها الاستراتيجية.

وتكمن أهمية هذا التعريف في أنه لا يحرص الردع في العقوبة أو التفوق العسكري، بل ينظر إليه بوصفه بنية مركبة تتكون من أربعة عناصر رئيسة هي: القدرة، والرسالة، والمصدقية، والتوقع. فالقوة وحدها لا تكفي إذا لم تُدركها الأطراف الأخرى، كما أن الرسالة لا تؤتي أثرها ما لم تستند إلى قدرة حقيقية، في حين تفقد المصدقية قيمتها إذا لم تتحول إلى توقع مستقر في حسابات الفاعلين. ومن ثمّ، لا يتحقق الردع إلا عندما تتكامل هذه العناصر في بناء صورة ذهنية راسخة تؤثر في عملية اتخاذ القرار لدى الأطراف المعنية.

وتُعد هذه العناصر إطاراً تحليلياً لفهم كيفية اشتغال الردع السياسي في السياقات المختلفة، وهو ما يتيح اختبارها لاحقاً عند دراسة التجربة العمرية والكشف عن حدود المقاربات التقليدية للردع السياسي، ومدى قدرتها على تفسير أنماط أخرى من الردع تتجاوز الاختزال العسكري السائد في الأدبيات الحديثة.

المطلب الثاني: نقد الاختزال الحدائي لمفهوم الردع

أولاً: تشكّل الردع الحديث داخل الإطار الواقعي: لا يمكن فهم الكيفية التي جرى بها اختزال الردع في القوة العسكرية دون العودة إلى السياق الفكري الذي تشكّل فيه المفهوم داخل النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. فالواقعية – بمختلف اتجاهاتها – قامت على افتراض أن النظام الدولي يعيش حالة من غياب السلطة العليا القادرة على فرض القانون على الوحدات السياسية، الأمر الذي جعل بقاء الدولة وأمنها مرتبطين بقدرتها الذاتية على حماية مصالحها ومنع التهديدات الموجهة إليها. وفي ظل هذا التصور، أصبح الردع ضرورة استراتيجية مرتبطة بحماية الدولة ومنع الاعتداء عليها، وتحول الأمن إلى معادلة تقوم على القوة والقدرة والجاهزية. ومن ثم ارتبط الردع تدريجياً بالقوة العسكرية بوصفها الأداة الرئيسة للتأثير في سلوك الخصوم ومنعهم من الإقدام على أفعال تهدد أمن الدولة أو مصالحها¹.

وقد بلغ هذا التصور ذروته خلال الحرب الباردة، حيث تبلورت نظريات الردع النووي القائمة على فكرة أن امتلاك قدرة تدميرية كافية كفيلاً بمنع الحرب الشاملة. وبذلك غدا الردع في الأدبيات الحديثة مرتبطاً بثلاثة عناصر رئيسة هي: القدرة، والمصدقية، والعقلانية، وأصبحت فاعليته تقاس بمدى قدرة الدولة على إقناع خصومها بأن كلفة المواجهة ستكون أعلى من مكاسبها المحتملة. ومع التحولات التي شهدتها البيئة الدولية المعاصرة، ولا سيما ظهور التهديدات غير المتماثلة والفضاءات السيبرانية والفاعلين من غير الدول، بدأت بعض المراجعات النظرية

¹ انظر: الردع في بيئة دولية متغيرة: مراجعة نظرية الردع وأنماطه في الأدبيات الغربية البهي، رعدة ص 125-140

تعيد النظر في كثير من افتراضات الردع التقليدي، وتكشف حدود اختزاله في القوة العسكرية وحدها¹. غير أن الإشكالية لا تكمن في تفسير هذا النموذج للردع ضمن سياقه التاريخي الخاص، بل في تحوله إلى مرجعية شبه حصرية لفهم الردع السياسي عمومًا. فقد أدى ربط الردع بالقوة العسكرية والتوازنات الاستراتيجية الحديثة إلى تهميش أبعاد سياسية وإدراكية ومؤسسية لا تقل أهمية عن القدرة المادية ذاتها. ومن ثم لم يعد السؤال متعلقًا بفاعلية الردع الحديث بقدر ما أصبح متعلقًا بحدود صلاحيته التفسيرية عند دراسة أنساق سياسية مختلفة تاريخيًا وحضاريًا. ولذلك تبرز الحاجة إلى إعادة فحص بعض الخبرات السياسية السابقة للحداثة بوصفها حالات يمكن أن تسهم في توسيع فهم الردع السياسي واختبار مدى قدرة المقاربات الحداثية على تفسير جميع أنماطه ووظائفه عبر البيئات التاريخية المختلفة².

ثانيًا: أزمة الاختزال الحداثي وإعادة توجيه مفهوم الردع: تكشف التحولات الاستراتيجية المعاصرة أن الإشكالات الحقيقية في النموذج الحداثي للردع لا يكمن في اعتماده على القوة، بل في اختزاله الردع في القوة وحدها؛ إذ جرى التعامل مع الردع، منذ الحرب الباردة، بوصفه معادلة مادية-تقنية قائمة على القدرة العسكرية وإمكان إيقاع العقوبة، حتى غدا مفهوم الردع مرادفًا تقريبًا لمنطق "التهديد بالقوة". غير أن هذا التصور، على ما يملكه من فاعلية في تفسير بعض أنماط الصراع بين الدول الصناعية الكبرى، يكشف قصورًا بنيويًا واضحًا عند التعامل مع البيئات السياسية المركبة والتحولات المتسارعة التي تتجاوز المجال العسكري التقليدي. فالتحديات التي تواجه الدول لم تعد تقتصر على الاعتداءات المسلحة أو التهديدات الخارجية المباشرة، بل أصبحت تمتد إلى البنى السياسية والمؤسسية والاقتصادية والإدراكية التي يقوم عليها استقرار الدولة واستمرارها³. ومن ثم، فإن القوة العسكرية مهما بلغت لا تستطيع بمفردها تفسير جميع صور الاستقرار أو عدم الاستقرار؛ إذ إن كثيرًا من التحولات الكبرى في التاريخ السياسي لم تكن نتيجة نقص في أدوات العنف أو ضعف في القدرات العسكرية، بل نتيجة اختلالات أصابت بنية النظام السياسي نفسه. فتآكل الشرعية، واضطراب العلاقة بين السلطة والمجتمع، وضعف فاعلية المؤسسات، وتراجع الثقة العامة، واختلال العلاقة بين المركز والأطراف، كلها عوامل قد تؤثر في أمن الدولة واستقرارها بدرجة لا تقل عن تأثير التهديدات العسكرية المباشرة. وهذا ما يكشف أن الاختصار على القوة لا يكفي لفهم جميع أنماط الردع؛ لأن البيئة الردعية تتشكل كذلك من عناصر سياسية ومؤسسية وإدراكية تؤثر في حسابات الفاعلين وسلوكهم قبل الوصول إلى مرحلة المواجهة المباشرة⁴. ومن هنا بدأت الأدبيات المعاصرة

¹ انظر: الواقعية النيو - كلاسيكية في العلاقات الدولية، ثجيل، عادل عبدالحمزة، ص 221-232

² Deterrence Studies: A field still in progress. Jeffrey H. Michaels, p.1059 -1065

³ Deterring hybrid threats Towards a fifth wave of deterrence theory and practice. Sean Monaghan. Hybrid CoE Paper 12, p.9- 14

⁴ Countering Hybrid Warfare Project Hybrid Warfare: Understanding Deterrence MCDC p.1- 6

تتجاوز الفهم العسكري الضيق للردع نحو مقاربات أوسع تأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والإدراكية والمؤسسية المؤثرة في تشكيل السلوك الاستراتيجي للفاعلين. ويعكس هذا التحول إدراكًا متزايدًا بأن الردع لا يرتبط بالقوة المادية وحدها، وإنما بالقدرة على التأثير في الحسابات والتوقعات وصناعة البيئة السياسية التي تتحرك داخلها الأطراف المختلفة. فالقوة لا تكتسب أثرها الردعي من وجودها المجرد، بل من الكيفية التي تُدرك بها، ومن السياق السياسي الذي تُمارَس داخله، ومن قدرتها على التأثير في قرارات الفاعلين واتجاهاتهم¹.

وعليه، فإن أزمة الاختزال الحدائي لا تكمن في أهمية القوة العسكرية ذاتها، بل في تحويلها إلى التفسير الوحيد للردع السياسي. فالتطورات المعاصرة تشير إلى أن الردع أكثر تعقيدًا من أن يُحتزل في القوة الصلبة أو في منطق العقوبة وحده؛ إذ تتداخل في إنتاج أثره عوامل ترتبط بالمؤسسات والشرعية والإدراك والاستقرار السياسي. ومن ثمّ، فإن إعادة النظر في مفهوم الردع لا تعني إقصاء القوة من التحليل، بل تجاوز اختزالها إلى أفق تفسيري أوسع يسمح بفهم العلاقة المركبة بين القوة والسلطة والاستقرار ضمن سياقات سياسية وتاريخية متنوعة².

المطلب الثالث: أنساق الردع فيما قبل الحداثة

إذا كان النقد السابق قد كشف حدود اختزال الردع في القوة العسكرية والتوازنات الصلبة، فإن ذلك يثير تساؤلاً أوسع يتعلق بمدى ارتباط الردع بالدولة الحديثة أصلاً. فوجود الردع لا يفترض بالضرورة وجود مؤسسات الدولة الحديثة أو أدواتها التقنية؛ إذ تكشف الخبرة التاريخية أن الجماعات السياسية طورت، عبر مراحل مختلفة، آليات متعددة هدفت إلى التأثير في السلوك ومنع التهديدات والمحافظة على الاستقرار ضمن البيئات التي عملت فيها. ومن هنا فإن دراسة أنساق الردع فيما قبل الحداثة لا تستهدف تتبع التطور التاريخي للمفهوم فحسب، بل تهدف إلى بيان أن الردع كان وظيفة سياسية صاحبت تشكل السلطة وتنظيم المجال السياسي قبل ظهور الدولة الحديثة بقرون طويلة³.

أولاً: الردع في البنى القبلية: في المجتمعات القبلية وما قبل الدولتية لم يكن الردع قائماً على مؤسسات دائمة أو أجهزة متخصصة في احتكار القوة، بل تشكل من شبكة معقدة من الأعراف والعلاقات الاجتماعية والرموز الجماعية التي نظمت السلوك داخل الجماعة⁴. وقد أسهمت السمعة والالتزامات العرفية والتوازنات القبلية في إنتاج قدر من الانضباط والاستقرار، من خلال التأثير في حسابات الأفراد والجماعات ودفعهم إلى تجنب السلوك الذي

¹ Deterrence in the 21st century. Konstantinos Tsetsos. p.1- 6

² Deterring Russia: Conceptual Foundations for Integrated Deterrence. Falk Tettweiler. p.5- 15

³ انظر: وسائل الضبط الاجتماعي عند العرب قبل الإسلام، أمين، عبد السلام جمعة محمد، ص 177-186

⁴ انظر: الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سيولوجية للثورتين التونسية والليبية، بوطالب، محمد

قد يؤدي إلى الإخلال بالتوازن القائم. ومن ثمّ، لم يكن الردع في هذه البيئات ردعاً مؤسسياً أو قانونياً، بل ردعاً اجتماعياً-إدراكياً استند إلى المكانة والاعتراف الجماعي وما يرتبط بهما من نتائج سياسية واجتماعية¹.

وعلى الرغم من محدودية هذا النمط من الردع، بسبب اعتماده على العلاقات الشخصية والبنى التقليدية، فإنه يكشف أن المجتمعات السياسية طورت مبكراً آليات للتأثير في السلوك والحفاظ على التماسك قبل ظهور الدولة المركزية الحديثة².

ثانياً: الردع في الأنساق الإمبراطورية: مع اتساع الوحدات السياسية وظهور الإمبراطوريات الكبرى، اكتسب الردع طابعاً أكثر تنظيمًا واتساعًا. فالإمبراطوريات لم تعتمد على القوة العسكرية وحدها، بل سعت إلى ترسيخ صورة مستقرة عن قدرة المركز على فرض النظام والمحافظة على وحدة المجال الخاضع له³. ومن هنا ارتبط الردع بإظهار القدرة على الإدارة والسيطرة والاستمرار بقدر ارتباطه بإظهار القوة العسكرية⁴؛ وقد أسهمت البنى الإدارية والرمزية في تعزيز هذا النمط من الردع؛ إذ كان استمرار صورة المركز واستقرارها عنصراً مؤثراً في سلوك الأطراف التابعة والكيانات المجاورة⁵. ولذلك لم يكن الردع الإمبراطوري نتاج القوة وحدها، بل نتاج التفاعل بين السلطة والتنظيم والإدراك السياسي للمجال الذي تديره الإمبراطورية.

ثالثاً: الدولة الحديثة وتحول الردع إلى وظيفة مؤسسية: مع تشكل الدولة الحديثة شهد الردع تحولاً نوعياً في بنيته ووظائفه؛ إذ انتقل من كونه ممارسة موزعة بين الروابط الاجتماعية والرمزية أو السلطة الإمبراطورية الشخصية إلى وظيفة مؤسسية ترتبط بالدولة ذاتها. فاحتكار وسائل الإكراه، وبناء الجهاز البيروقراطي، وتوحيد النظام القانوني، وإنشاء الجيوش الدائمة، كلها أسهمت في نقل الردع من المجال الشخصي إلى المجال المؤسسي. ومن ثمّ، لم تعد فاعلية الردع مرتبطة بمكانة الحاكم أو رهبة المركز فحسب، بل أصبحت مرتبطة بقدرة الدولة على إنتاج سلطة مستقرة وقابلة للاستمرار بصرف النظر عن تغير الأشخاص أو النخب الحاكمة⁶. وقد بلغ هذا التحول ذروته مع صعود الدولة القومية الحديثة وتطور النظام الدولي القائم على السيادة؛ إذ أصبح الردع جزءاً من منظومة الأمن القومي وإدارة العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، أعادت الواقعية السياسية تعريف الردع بوصفه قدرة على

¹ انظر: الردع: المفهوم والنظرية، البهي، رعدة، <https://ecss.com.eg/36825>

² انظر: النظام القبلي عند العرب في الجاهلية، الخطيب، محمد، <https://www.ezzman.com/vb/t4318>

³ المصدر نفسه، ص 41-55

⁴ المصدر السابق، ص 23-30

⁵ انظر: الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، سليم، حميداني، ص 2-4

⁶ السلطة والسيادة: أسس شرعية السلطة التي تضع القانون من منظور هوبز، روسو، فيبر، السلطاني، سعد ومشهدي، علي، ص

التأثير في سلوك الخصوم عبر التهديد بإيقاع كلفة غير مقبولة عليهم، وهو ما تعزز بصورة أكبر خلال الحرب الباردة مع صعود الردع النووي وتوازن الرعب بين القوى الكبرى. ونتيجة لذلك، جرى ربط الردع تدريجيًا بالقوة العسكرية والتفوق التقني والقدرة على العقاب، حتى أصبح هذا التصور يمثل النموذج المهيمن في الأدبيات الاستراتيجية المعاصرة¹. غير أن هذا التحول، على الرغم من نجاحه في تفسير جانب مهم من سلوك الدول الحديثة، أسهم في تضيق المجال التفسيري لمفهوم الردع نفسه. فمع هيمنة النموذج العسكري-المؤسسي، تراجع الاهتمام بالأبعاد السياسية والإدراكية والتنظيمية التي أسهمت تاريخيًا في إنتاج الاستقرار ومنع التهديدات داخل كثير من الأنساق السياسية. وأصبحت القوة تُعامل بوصفها المصدر الرئيس للردع، بينما جرى التعامل مع عناصر أخرى - مثل الشرعية، وإدارة المجال، وتماسك البنية السياسية - بوصفها قضايا منفصلة عن الردع، رغم تأثيرها المباشر في قدرة الدولة على المحافظة على الاستقرار واستمرار السلطة². ومن هنا تكمن أهمية إعادة النظر في تطور مفهوم الردع تاريخيًا؛ لأن الدولة الحديثة لم تبتكر الردع من العدم، بل أعادت تنظيمه ضمن إطار مؤسسي جديد يتناسب مع طبيعة الدولة القومية والنظام الدولي الحديث³. أما الوظيفة الجوهرية للردع، والمتمثلة في التأثير في السلوك ومنع التهديد والمحافظة على الاستقرار، فقد سبقت الحداثة بقرون طويلة وظهرت بأشكال مختلفة تبعًا لاختلاف البنى السياسية والاجتماعية. وبذلك لا تمثل الدولة الحديثة نقطة بداية للردع بقدر ما تمثل إحدى مراحلها التاريخية، وهو استنتاج يفتح المجال لدراسة نماذج سياسية أخرى خارج الإطار الحداثي للكشف عن أنماط مختلفة من إنتاج الأثر الردعي ووظائفه السياسية⁴.

¹ المصدر نفسه، ص 350-359

² انظر: نظرية الردع النووي في القرن الحادي والعشرين: دراسة نقدية الخالدي، غالب عواد ص 107-125

³ المصدر السابق

² انظر: الإدارة العمرية: المراكز الإدارية ونماذج من التطبيقات الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب شعت، نبيل مصطفى

ص 238-245؛ الإدارة السياسية في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، أبوحمدة، حمدي احمد، ص 191-221،

226-236؛ نظام الحكم في عهد عمر بن الخطاب، طقوش، محمد سهيل، <https://www.islamstory.com>

المبحث الثاني: الدولة العمرية بوصفها نسقاً جيو-استراتيجياً للردع ما قبل الحدائي

المطلب الأول: هندسة المجال السياسي وترسيخ مركزية السلطة

أولاً: إعادة إخضاع المجال المفتوح للسلطة المركزية: لم يكن التحدي الذي واجه الدولة العمرية بعد الفتح الكبرى يتمثل في الحسم العسكري بقدر ما تمثل في إدارة المجال المفتوح حديثاً وإعادة دمجها ضمن سلطة مركزية قادرة على المحافظة على وحدته ومنع تشكل مراكز نفوذ مستقلة داخله. فالعراق، على سبيل المثال، لم يكن مجرد إقليم أُضيف إلى الدولة، بل كان فضاءً سياسياً وإدارياً ورث تقاليد ساسانية راسخة في الجباية والإدارة وتنظيم الموارد، فضلاً عن وجود نخب محلية تمتلك حضوراً اقتصادياً واجتماعياً مؤثراً. ومن هنا لم تتجه السياسة العمرية إلى هدم البنية الإدارية القائمة بصورة كاملة، وإنما إلى إعادة توظيفها داخل النسق السياسي الجديد مع ضمان خضوعها للسلطة المركزية. ويتضح ذلك في الإبقاء على أجزاء من التنظيمات الديوانية والإدارية الساسانية والاستفادة من خبراتها في إدارة الأراضي والخراج، مع الحيلولة دون تحولها إلى أدوات لإعادة إنتاج النفوذ السياسي السابق. كما برزت سياسة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التعامل مع الدهاقين العراقيين بوصفها نموذجاً لإدارة النخب المحلية؛ إذ لم يُقصوا إقصاءً كاملاً، ولم يُمنحوا في الوقت نفسه قدرة تسمح لهم باستعادة مواقعهم القديمة أو تشكيل مراكز نفوذ مستقلة داخل المجال المفتوح حديثاً¹. ومن منظور جيو-استراتيجي، لم يكن الهدف السيطرة على الأرض فحسب، بل ضمان استمرار خضوع المجال السياسي الجديد للمركز ومنع تشكل شبكات ولاء محلية قد تعيد إنتاج التعدد السيادي داخل الدولة. ولذلك مثلت إعادة تنظيم المجال العراقي أحد أهم مرتكزات السياسة العمرية في مرحلة ما بعد الفتح؛ إذ انتقل التحدي من كسب المعركة إلى إدارة نتائجها، ومن فتح المجال إلى المحافظة على وحدته السياسية ضمن سلطة مركزية واحدة. وتكشف هذه السياسة أن الاستقرار السياسي في الدولة العمرية لم يرتبط بمواجهة التهديد بعد تشكله فحسب، بل بالتحكم في البنى القادرة على إنتاجه قبل تحوله إلى تحدٍ فعلي للسلطة. فإعادة إخضاع المجال المفتوح للمركز، وضبط النخب المحلية، وإعادة توجيه البنى الإدارية الموروثة نحو خدمة السلطة الجديدة، كلها إجراءات أسهمت في تقليص احتمالات ظهور مراكز نفوذ قادرة على منازعة الدولة أو إضعاف تماسك مجالها السياسي².

¹ انظر: الإنجازات العسكرية والإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، كشكول، حسين علي، ص 101-

² انظر: العقيدة العسكرية في عصر الخلفاء الراشدين: دراسة تاريخية، المقبل، عبد العزيز بن سليمان، ص 181-230؛ التنظيمات السياسية والإدارية في عهد عمر ابن الخطاب، المنتدى الاسلامي وعلومه: منبر السيرة النبوية والصحابة رضي الله عنهم،

ثانيًا: الكوفة والبصرة بوصفهما عقدتين لإدارة المجال: لم تكن الكوفة والبصرة مجرد معسكرين عسكريين أنشئتا لإقامة الجند بعد الفتح، بل مثلتا جزءًا من رؤية سياسية وجيو-استراتيجية هدفت إلى إعادة تنظيم المجال المفتوح وربطه بالمركز. فالدولة العمرية كانت تدرك أن التوسع السريع لا يكفي لترسيخ السيطرة ما لم تُنشأ مراكز قادرة على إدارة الحركة العسكرية وتدفقات الموارد وشبكات الاتصال داخل المجال الجديد. وقد اكتسبت الكوفة أهمية خاصة بحكم موقعها المتوسط بين الجزيرة العربية والعراق وفارس، فأصبحت قاعدة لإدارة العمليات العسكرية نحو الشرق، ومركزًا لإعادة تنظيم الجند وتوزيع القوى القتالية. أما البصرة فمثلت منفذًا استراتيجيًا على الخليج ومركزًا لإدارة المجال الجنوبي وتأمين طرق الحركة والتواصل. وبهذا تحولت المدينتان إلى عقدتين جيو-استراتيجيتين أسهمتتا في تثبيت الحضور السياسي للدولة داخل المجال العراقي وربط الأطراف بالمركز¹. ومن منظور إدارة المجال السياسي، لم تكن وظيفة هاتين المدينتين عسكرية فحسب، بل تنظيمية واستراتيجية أيضًا؛ إذ حدّ وجودهما من احتمالات ارتداد المجال المفتوح إلى أنماط النفوذ السابقة، كما وفر للدولة قدرة أكبر على مراقبة الحركة وضبط المجال وإدامة حضورها السياسي بصورة مستمرة. ولذلك مثل تأسيس الأمصار خطوة أساسية في تحويل الفتح من حدث عسكري مؤقت إلى واقع سياسي مستقر، قادر على إنتاج الاستقرار والمحافظة على انتظام المجال ومنع تشكل بؤر نفوذ جديدة داخل البيئة المفتوحة حديثًا².

ثالثًا: ضبط الموارد ومنع تراكم النفوذ الاقتصادي: أدركت السياسة العمرية أن السيطرة على المجال لا تتحقق بالقوة العسكرية وحدها، بل تتطلب أيضًا إدارة الموارد التي تشكل أساس النفوذ السياسي والاجتماعي³. ومن هنا جاء موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أراضي السواد بوصفه أحد أبرز القرارات الاستراتيجية في إدارة ما بعد الفتح⁴؛ إذ رفض تقسيم الأراضي الزراعية الواسعة بين الفاتحين، وأبقاها ملكًا عامًا تُدار من خلال نظام

<https://abakira.arabepro.com/t61-topic>؛ الدهاقين ومكانتهم الاقتصادية في الإدارة العربية الإسلامية، الدليمي، محمد

حسن سهيل 150، - 160

¹ انظر: تمصير البصرة والكوفة، طقوش، محمد سهيل، <https://islamstory.com>

² العوامل السياسية المؤثرة في البنية الفكرية لأهل الكوفة سنة 17 - 541 / 638 - 661 م، خليل، عادل إسماعيل، ص 157-180

³ انظر: الدولة الربعية والتخصيص السلطوي للريع النفطي: دراسة في دور النخب الحاكمة عربياً، زريق حليلة وهوادف عبد الله،

ص 301-304؛ ماهية الاقتصاد السياسي الإسلامي، جبرائيل، عبد الله، <https://islamonline.net>؛ الخلافة الراشدة: بين

السياسة والدين، عبدربه، أحمد،

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26012019&id=00ac36b2-817a-4aaa-8867-9a28463ff030>

⁴ انظر: ذكاء السياسات المالية لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، خيرى، محفوظ ولد، <https://www.islamweb.net>

الخارج لصالح جماعة المسلمين. ولم يكن هذا القرار ذا طبيعة مالية مجردة، بل حمل أبعادًا سياسية بعيدة المدى؛ إذ حال دون نشوء طبقة تمتلك الأرض والريع والنفوذ الاجتماعي والعسكري في آن واحد¹. وبهذا المعنى، مثلت سياسة الخراج هندسة المجال السياسي والمحافظة على توازناته الداخلية، بما يحدّ من احتمالات تركّز النفوذ ويعزز استقرار السلطة ووحدة المجال الذي تديره الدولة².

المطلب الثاني: ضبط المجال العسكري ومنع تشكّل الشرعية القتالية الموازية

إذا كانت الموارد الاقتصادية تمثل أحد أهم مصادر النفوذ القابلة للتراكم داخل المجال السياسي، فإن القوة العسكرية تمثل الأداة الأكثر قدرة على تحويل ذلك النفوذ إلى سلطة فعلية. فالتاريخ السياسي للدول يكشف أن الخطر الذي يهدد استقرارها لا ينشأ من الخصوم الخارجيين وحدهم، بل قد يتولد أيضًا من داخل المؤسسات التي تتولى حمايتها. ولذلك لم تكن إدارة المجال العسكري في التجربة العمرية مسألة تنظيمية أو إدارية محضة، بل مثلت قضية سياسية-استراتيجية ارتبطت بصيانة وحدة السلطة ومنع تشكل مراكز قوة تمتلك القدرة على إنتاج إرادة مستقلة عن المركز السياسي. فكل توسع عسكري واسع النطاق يخلق بالضرورة فرصًا لتراكم المكانة والرمزية والنفوذ لدى القادة والجيش، الأمر الذي يجعل ضبط العلاقة بين القوة والسلطة أحد أهم التحديات التي تواجه الدول في مراحل الصعود والتوسع³. ومن هذا المنطلق، اتجهت السياسة العمرية إلى دمج القوة العسكرية داخل النسق السياسي للدولة ومنع انفصالها عنه. فعلى الرغم من اتساع رقعة الفتوح وتعدد الجهات وتباعد المسافات بين المدينة المنورة والأقاليم المفتوحة، بقيت القيادة العسكرية خاضعة للمرجعية السياسية المركزية، وظلت الجيوش أداة لتنفيذ القرار السياسي لا مصدرًا مستقلًا لإنتاجه. ولم يكن ذلك نتيجة تفوق تنظيمي فحسب، بل نتيجة وعي سياسي بطبيعة المخاطر التي قد تنشأ عندما تتحول القوة المسلحة إلى مركز ولاء مستقل أو مرجعية موازية للدولة. ولذلك حافظت السلطة المركزية على حقها الحصري في توجيه الحركة العسكرية وتحديد أولوياتها وإدارة قادتها، بما ضمن بقاء القوة ضمن الإطار السيادي الجامع للدولة وعدم تحولها إلى فاعل مستقل داخل المجال السياسي.

ومن منظور جيو-استراتيجي، لا تتجلى أهمية هذه السياسة في قدرتها على ضبط الجيوش فحسب، بل في قدرتها على المحافظة على وحدة القرار داخل المجال السياسي بأكمله. فالدول التي تتعدد داخلها مراكز القوة

¹ انظر: الإدارة العمرية: المرتكزات الإدارية ونماذج من التطبيقات الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب شعت، نبيل مصطفى ص242-261

² انظر: الاجتهاد المقاصدي للخليفة عمر بن الخطاب في المفتوحة عنوة العتيبي خالد بن فالح ص 25-28؛ الابداع عن عمر بن الخطاب في إدارة الأموال العامة دراسة حالة (عدم تقسيم أراضي الفئ العراق الشام)، القاضي، محمد بدوي، ص147-150

³ انظر: أسباب عزل عمر بن الخطاب لخالد بن الوليد -رضي الله عنهما- دراسة وتحليل، ككو، كريم محمد، ص1683-

المسلحة تواجه غالبًا إشكالية تعدد الإرادات الاستراتيجية؛ إذ تبدأ مراكز النفوذ العسكرية بتطوير شبكات مصالحها الخاصة وتقديراتها المستقلة للأولويات السياسية والأمنية، بما يؤدي تدريجيًا إلى تآكل احتكار الدولة لقرار القوة. وعند هذه النقطة لا يعود التحدي متعلقًا بالقدرة العسكرية ذاتها، بل بوحدة السلطة والسيادة وإمكان إدارة المجال السياسي من مركز واحد.

وتتضح أهمية هذا البعد بصورة جلية عند مقارنته ببعض الخبرات المعاصرة. ففي أثناء الحرب الروسية-الأوكرانية برزت مجموعة «فاغنر» بوصفها قوة عسكرية ذات دور مؤثر في العمليات القتالية، ولا سيما بعد النجاحات التي حققتها في عدد من الجبهات. ومع تصاعد حضورها الميداني والإعلامي، بدأت المجموعة تكتسب راسمًا رمزيًا وعسكريًا متزايدًا داخل المجال الروسي، الأمر الذي منحها قدرة متنامية على التأثير في البيئة الاستراتيجية المحيطة بها. ولم تكن الإشكالية الأساسية مرتبطة بفاعلية المجموعة القتالية أو بكفاءتها العسكرية، بل بتحولها التدريجي من أداة ضمن النسق الأمني إلى فاعل يمتلك شبكات ولاء وتأثير خاصة به. وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها سنة 2023 عندما تحركت قوات فاغنر خارج التسلسل القيادي الرسمي واتجهت نحو الأراضي الروسية في خطوة عكست بصورة واضحة مخاطر تشكل مراكز قوة مسلحة تمتلك هامشًا مستقلًا من القرار والحركة¹. وفي هذا السياق تكشف التجربة العمرية وعيًا مبكرًا بأهمية المحافظة على وحدة السلطة العسكرية والسياسية داخل النسق الحاكم. فنجاح الجيوش في تحقيق الانتصارات لم يتحول إلى مصدر لظهور مراكز نفوذ مستقلة. وبهذا حافظت القوة العسكرية على وظيفتها الأصلية بوصفها أداة لحماية المجال السياسي وتثبيت استقراره، لا أداة لإعادة توزيع السلطة داخله أو إعادة تعريف مراكز القرار فيه. وبذلك، يتضح أن القيمة الجيو-استراتيجية لإدارة المجال العسكري في التجربة العمرية لم تتمثل في تعظيم القوة القتالية فحسب، بل في القدرة على احتواء هذه القوة داخل النسق السياسي للدولة. فكلما بقيت القوة العسكرية مندمجة في بنية السلطة وخاضعة لمرجعيتها المركزية، تراجعت احتمالات تشكل مراكز نفوذ مسلحة قادرة على إنتاج إرادات مستقلة أو شرعيات موازية. ومن هذه الزاوية، لم يكن ضبط المجال العسكري إجراءً تنظيميًا فحسب، بل سياسة بنوية هدفت إلى صيانة وحدة السلطة، وحماية تماسك المجال السياسي، ومنع تحول أدوات القوة إلى مصادر تهديد كامنة داخل الدولة نفسها.

المطلب الثالث: إعادة إنتاج المجال الإقليمي وترسيخ الحضور السياسي

لا يُحتزل الردع السياسي في القدرة على استخدام القوة أو التهديد بها، لأن الدول لا تتخذ قراراتها في الفراغ، بل داخل بيئات إقليمية تتشكل فيها تصورات القوة والشرعية والاستمرارية بصورة تراكمية. ومن ثم فإن

¹ انظر: كيف تمردت فاغنر في روسيا وكيف يواجهها بوتين؟، الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net>

الحضور الإقليمي لا يمثل نتيجة للقدرة السياسية فحسب، بل يتحول بمرور الوقت إلى أحد مصادرها الأساسية. فالدولة التي تنجح في تثبيت وجودها داخل المجال الإقليمي، وإدارة التحولات الجيوسياسية المحيطة بها، وفرض نفسها مرجعية فاعلة في البيئة التي تعمل داخلها، تنتج نمطاً من التأثير السياسي يسبق استخدام القوة ذاتها؛ لأن الأطراف الأخرى تبدأ بإعادة حساباتها انطلاقاً من إدراكها لمكانة هذه الدولة وقدرتها على الاستمرار والتأثير. ومن هذه الزاوية، لا تُقرأ التجربة العمرية باعتبارها توسعاً سياسياً ناجحاً فحسب، بل باعتبارها تجربة أعادت تشكيل البنية الإقليمية للمشرق خلال فترة زمنية قصيرة بصورة غير مسبقة. فالدولة العمرية لم تدخل مجالاً إقليمياً خالياً، وإنما تحركت داخل فضاء كانت تتنافس عليه إحدى أعقد المنظومات الإمبراطورية في التاريخ، ممثلةً بالإمبراطورية البيزنطية، إلى جانب المجال الساساني في الشرق. ولذلك فإن القيمة الجيو-استراتيجية للتجربة لا تكمن في انتقال السيطرة على الأقاليم وحده، بل في نجاح الدولة في إعادة تعريف موقعها داخل البيئة الإقليمية من قوة ناشئة على هامش النظام القائم إلى فاعل مركزي أعاد إنتاج قواعد التفاعل السياسي في المنطقة¹.

وتتجلى هذه التحولات بصورة مركزة في فتح القدس. فالمسألة هنا لا تتعلق بمدينة ذات أهمية دينية فحسب، بل بأحد أهم المراكز المنتجة للمعنى السياسي داخل المجال المشرقي. فالقدس كانت تمثل نقطة التقاء بين الشرعية الإمبراطورية البيزنطية والرمزية الدينية المسيحية، وهو ما جعلها جزءاً من البنية المعنوية للنظام الإقليمي القائم آنذاك. ومن ثمّ فإن انتقالها إلى الدولة العمرية لم يكن مجرد انتقال للسيادة على حيز جغرافي، بل إعادة توزيع لرأس المال الرمزي والسياسي داخل الإقليم نفسه². ولم يقتصر أثر هذا التحول على القدس بوصفها مركزاً حضرياً منفرداً، بل امتد إلى إدراك الفاعلين الإقليميين لطبيعة القوة الصاعدة في المشرق. فالقوى السياسية لا تعيد حساباتها استناداً إلى نتائج المعارك وحدها، بل إلى قدرة الفاعل الجديد على إدارة المراكز الحيوية والمحافظة على استقرارها. ومن ثمّ أسهم نجاح الدولة العمرية في إدارة القدس في تعزيز صورتها بوصفها سلطة قادرة على إدارة المجال لا السيطرة عليه فحسب، وهو ما منح حضورها الإقليمي بعداً سياسياً واستراتيجياً تجاوز حدود المدينة ذاتها³. والأهمية الحقيقية لهذا التحول لا تكمن في السيطرة على المدينة، بل في الكيفية التي أُدير بها الانتقال السیادي. فالتاريخ الإمبراطوري مليء بحالات استطاعت فيها القوى الكبرى السيطرة على مراكز حضارية كبرى، لكنها فشلت في تحويل السيطرة العسكرية إلى استقرار سياسي مستدام. ولهذا يمكن النظر إلى العهدة العمرية بوصفها أداة لإعادة تنظيم المجال السياسي للمدينة لا مجرد وثيقة لتنظيم العلاقة مع سكانها. فقد أسهمت في نقل القدس من وضع المدينة التي يمكن أن تتحول إلى بؤرة دائمة لإنتاج الشرعية المضادة إلى جزء من نسق سياسي

¹ انظر: أسس العلاقات الدولية في العهدة العمرية، رحومة، أبو القاسم، ص 12-15

² انظر: الخليفة عمر ودوره في ترسيخ القيم الحضارية الإنسانية (العهدة العمرية نموذجاً)، زهرة، عبد الغني، ص 4-7

³ انظر: طبيعة السلطة في ظل حكم الدولة الراشدة - رؤية معاصرة - موفق نبيل ص 387-391

جديد استطاع استيعابها دون تفجير بنيتها الرمزية. وهنا يتجاوز الأثر حدود المدينة نفسها ليطال البيئة الإقليمية بأكملها؛ لأن الفاعلين السياسيين لا يراقبون من يربح الحرب فقط، بل يراقبون من يستطيع إدارة نتائجها.

وتتضح مركزية هذا البعد عند مقارنته بالنموذج الأمريكي في العراق سنة 2003؛ إذ مثل دخول بغداد حالة كاشفة للفارق بين الحسم العسكري والقدرة على إعادة إنتاج المجال السياسي. فقد استطاعت القوة الأمريكية، بما امتلكته من تفوق تقني واستخباري وجوي، إسقاط مركز الحكم بسرعة، لكنها عجزت عن تحويل هذا الحسم العملياتي إلى انتظام سياسي مستدام. فالخلل لم يكن في القدرة على احتلال المكان، بل في العجز عن فهم المجال العراقي بوصفه بنية مركبة من مؤسسات وهويات وذاكرات سلطوية وشبكات اجتماعية ومراكز قوة محلية.

ومن منظور جيوسياسي معاصر، لم تكن بغداد سنة 2003 مجرد عاصمة سياسية سقطت بيد قوة خارجية، بل كانت تمثل عقدة مركزية تتقاطع عندها أبعاد متعددة للسيادة؛ فهي مركز القرار السياسي، ومحور الثقل الديموغرافي، وعقدة الربط بين المشرق والخليج، ومركز لإدارة واحد من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، فضلاً عن كونها نقطة ارتكاز لشبكات الأمن والاقتصاد والبنية التحتية والذاكرة التاريخية للدولة العراقية. ولذلك فإن السيطرة على بغداد لم تكن تعني الاستيلاء على مدينة فحسب، بل الإمساك بمركز إعادة إنتاج المجال العراقي بأبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والإقليمية¹.

غير أن الإشكالية الاستراتيجية التي واجهتها الولايات المتحدة لم تكن في إسقاط النظام القائم، بل في إدارة ما بعد السقوط. فالتفوق العسكري استطاع تحييد القوة النظامية للدولة العراقية خلال أسابيع، لكنه لم يستطع إعادة بناء البنية السيادية التي كانت تمنح المجال قدرته على الانتظام. ومن هنا، أدى حلّ الجيش العراقي وتفكيك المؤسسات الأمنية والإدارية إلى إحداث فراغ سيادي عميق، لم يقتصر أثره على الداخل العراقي، بل امتد إلى البيئة الإقليمية المحيطة بأسرها. فمع تآكل مركزية السلطة، انفتحت الحدود أمام فاعلين مسلحين عابرين للدولة، وتصاعدت أنماط العنف غير المتماثل، وظهرت شبكات نفوذ متنافسة سعت إلى ملء الفراغ الذي خلفه انهيار المركز². ومن هذا المنظور، تكشف الحالة العراقية حدود الفرضية الحدائرية التي تُساوي بين إسقاط السلطة وإعادة تشكيل المجال. فالحسم العسكري، مهما بلغ تفوقه التقني والعملياتي، لا يضمن بالضرورة إعادة إنتاج النظام السياسي أو استقرار البيئة الجيوسياسية الخاضعة له. إذ إن نجاح القوة في تفكيك المركز القائم لا يعني بالضرورة امتلاكها القدرة على بناء مركز بديل، وهو ما يجعل الفراغ السيادي أحد أخطر المخرجات الاستراتيجية للتدخلات

¹ انظر: الأهمية الاستراتيجية لموقع العراق وفق النظريات الجيوسياسية العالمي الاعرجي جعفر صادق هادي ص 365-369

² الغزو الأميركي للعراق.. مبررات واهية ونتائج كارثية الجزيرة نت <https://www.aljazeera.net> 2016/12/

العسكرية الحديثة، بما يحمله من قابلية لإعادة توزيع النفوذ، وتعدد مراكز الفاعلية، وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية على نحو قد يتجاوز أهداف التدخل ذاته¹.

وهنا يظهر الفارق الجوهرى عند مقارنتها بفتح القدس في الدولة العمرية؛ إذ لم تتعامل السياسة العمرية مع مدينة القدس باعتبارها غنيمة جغرافية أو نقطة سيطرة عسكرية، بل باعتبارها عقدة رمزية وجيوسياسية داخل النظام الإقليمي للمشرق. ولذلك اتجهت إلى دمجها ضمن نسق سياسي جديد دون تفكيك بنيتها الاجتماعية أو إنتاج فراغ سيادي أو صدام هوياتي طويل الأمد. وبهذا لم يتحول الانتقال السيادي إلى مصدر دائم لعدم الاستقرار، بل إلى أداة لتعزيز انتظام المجال وترسيخ الحضور الإقليمي للدولة². ومن ثمّ، فإن القيمة الاستراتيجية للحضور الإقليمي لا تتحدد بحجم التوسع أو نطاق السيطرة وحدهما، بل بقدرة الدولة على تحويل الإنجاز السياسي والعسكري إلى استقرار مستدام داخل المجال الذي تديره. وفي هذا المستوى تحديداً تتجلى إحدى الوظائف العميقة للردع السياسي؛ إذ لا يتحقق فقط عبر القدرة على كسر الخصم، بل عبر القدرة على منع تحوّل النصر إلى بيئة مولّدة لأزمات استراتيجية جديدة، بما يرسخ مكانة الدولة ويعزز قدرتها على التأثير في البيئة الإقليمية المحيطة بها³.

¹ المصدر السابق

² انظر: القوى الكبرى ومسارات التدخل العسكرى المعاصرة، حميد، علي حسين، موقع دورية السياسات الدولية <https://www.siyassa.org.eg>

³ انظر: مفهوم الردع من منظور عسكري وسياسي، الشهابي، سعيد، <https://www.alquds.co.uk>

المبحث الثالث: النموذج العمري وإعادة بناء مفهوم الردع السياسي

المطلب الأول: الردع بوصفه إدارة لشروط التهديد لا استجابة له

تكشف التجربة التاريخية والمعاصرة أن الإشكالية الأعمق في فهم الردع السياسي لا تتعلق بوسائل القوة بقدر ما تتعلق باللحظة التي يبدأ عندها الفعل الردعي ذاته. فالمقاربة الحدائثة السائدة تعاملت مع الردع بوصفه استجابة لتهديد قائم أو وشيك، وربطت فاعليته بقدرة الدولة على رفع كلفة الفعل العدائي أو إيقاع العقوبة بالخصم. غير أن عدداً من الخبراء الاستراتيجية الكبرى أظهر أن التهديد لا يبدأ عند لحظة المواجهة، بل يتشكل تدريجياً داخل البيئة السياسية والأمنية قبل أن يبلغ مرحلة الصدام الظاهر. ومن ثم، فإن الاقتصار على إدارة الخطر بعد اكتماله يضع الدولة في موقع رد الفعل أكثر من موقع التحكم بمسارات تشكّله.

وتؤكد الخبراء السياسية المعاصرة هذه الإشكالية بوضوح. فالاتحاد السوفيتي امتلك واحدة من أضخم الترسانات العسكرية والنووية في القرن العشرين، ومع ذلك لم تستطع هذه القوة منع انهياره سنة 1991؛ لأن الأزمة لم تكن أزمة توازن عسكري أو عجز ردعي تجاه خصم خارجي، بل أزمة بنيوية أصابت قدرة النظام على المحافظة على تماسك المجال السياسي والاقتصادي الذي يديره. وهنا تكشف التجربة أن امتلاك أدوات الردع لا يمنع بالضرورة تشكّل عوامل التهديد داخل البنية ذاتها إذا تراكمت مسارات الاختلال تتراكم إلى أن تبلغ نقطة الانفجار¹.

كما تكشف التجربة الأمريكية في أفغانستان حدود المقاربة التي تختزل الردع في التفوق العسكري. فعلى الرغم من الفارق الهائل في القدرات العسكرية والتقنية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، لم ينجح هذا التفوق في إنتاج استقرار سياسي مستدام أو منع عودة الحركة إلى السلطة بعد الانسحاب الأمريكي سنة 2021. وقد أظهرت هذه التجربة أن السيطرة على الأرض لا تعني بالضرورة السيطرة على المجال، وأن التفوق العملياني يفقد كثيراً من فاعليته حين ينفصل عن القدرة على إنتاج شرعية سياسية أو بناء بيئة مستقرة قادرة على إعادة إنتاج نفسها².

وتبرز الحرب الروسية-الأوكرانية مثلاً آخر على هذه الإشكالية؛ إذ لم تكن الحرب نتاج اختلال مفاجئ في ميزان القوة بقدر ما كانت حصيلة تراكم طويل للتوترات والمخاوف الاستراتيجية داخل المجال الأمني الأوروبي. فالأزمة كشفت أن امتلاك أدوات الردع لا يكفي حين تعجز الأطراف عن إدارة الشروط المنتجة للتهديد قبل

³ انظر: سقوط الاتحاد السوفياتي.. الأسباب والنتائج، الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net>

² انظر: بين 2001 و2021: أبرز محطات التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان، مونتيكارلو الدولية، <https://www.mc->

2021/08/31 doualiya.com

اكتماها¹. ومن ثمّ، فإن اندلاع الحرب لم يعكس فشل القوة بقدر ما عكس فشل البيئة الاستراتيجية في احتواء مسارات التصعيد قبل تحولها إلى مواجهة مفتوحة، وهو ما يؤكد أن التهديد لا يبدأ عند لحظة استخدام القوة، بل عند اللحظة التي تُترك فيها مقدماته البنوية تتراكم دون معالجة².

ومن هنا تتضح حدود التصور الذي يحصر الردع في منطق العقوبة أو توازن القوة؛ لأن هذا التصور ينصرف غالباً إلى التعامل مع التهديد بعد ظهوره، بينما تكشف الخبرات الاستراتيجية أن أخطر التهديدات هي تلك التي تتشكل بصمت داخل المجال السياسي قبل أن تبلغ سطح الحدث. وعند هذه النقطة يكتسب النموذج العمري أهميته التفسيرية؛ إذ يكشف أن الردع في مستواه الأعمق لا يتمثل في إدارة الصدام بعد وقوعه، بل في إدارة البيئة المنتجة له قبل اكتماله.

وعليه، فإن القيمة النظرية للنموذج العمري لا تكمن في تقديم بديل تاريخي للمقاربات الحديثة، بل في توسيع أفق فهم الردع السياسي ذاته. فبينما ينصرف الردع في كثير من الأدبيات الحديثة إلى احتواء التهديد بعد ظهوره، يكشف النموذج العمري إمكان تصور الردع بوصفه عملية استباقية لإدارة شروط التهديد قبل تحوله إلى أزمة. وبهذا المعنى، ينتقل الردع من كونه أداة لمواجهة الخطر إلى كونه آلية لإدارة المجال السياسي على نحو يقلل من قابلية إنتاج الخطر أصلاً، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة العلاقة بين القوة وإدارة المجال في التجربة العمرية من منظور وظيفي أوسع³.

المطلب الثاني: الردع السياسي بين القوة وإدارة المجال: مقارنة وظيفية

إذا كان المطلب السابق قد انتهى إلى أن الردع السياسي لا يتحدد فقط بامتلاك أدوات القوة، بل بقدرة الدولة على إدارة الشروط المنتجة للتهديد قبل اكتمالها، فإن ذلك يفتح سؤالاً أعمق يتعلق بالعلاقة بين القوة وإدارة المجال السياسي نفسه. فالقوة العسكرية، مهما بلغت فاعليتها، لا تنتج أثرًا ردعيًا مستدامًا بمجرد استخدامها؛ إذ قد تحقق انتصارًا ميدانيًا دون أن تنجح في إعادة تشكيل البيئة السياسية التي وقع فيها ذلك الانتصار.

¹ انظر: الحرب الروسية-الأوكرانية: الأسباب والتداعيات والافاق عادل اسراء ص5-18

² المصدر السابق ص19-24

³ انظر: اصول الفكر السياسي الإسلامي في العهدين الراشدي والاموي، حرز الله، الطيب، ص456-459

ومن هنا، فإن القيمة الجيو-استراتيجية للردع لا تُقاس فقط بحجم الخسائر التي يُوقعها الفاعل بخصمه، وإنما بقدرته على إعادة تنظيم المجال على نحو يغيّر حسابات الفاعلين ويعيد تعريف إمكانات الفعل داخله¹.

ومن هذا المنظور، تكتسب معركة اليرموك أهمية تتجاوز بعدها العسكري المباشر. فالقيمة الاستراتيجية للمعركة لم تتمثل في إلحاق الهزيمة بالجيش البيزنطي فحسب، بل في إحداث تحول عميق في الإدراك السياسي والاستراتيجي للمجال الشامي². فقبل اليرموك ظلّ احتمال استعادة الشام قائمًا ضمن الحسابات الإمبراطورية البيزنطية، أما بعدها فقد بدأت معادلة القوة نفسها تتغير؛ إذ لم تعد المسألة مرتبطة بخسارة جيش أو كسب معركة، بل بفقدان القدرة الواقعية على إعادة إنتاج المجال الشامي بوصفه امتدادًا مستقرًا للسيادة البيزنطية. وهنا يتجلى ما يمكن مقارنته بمفهوم الردع بالحرمان؛ لأن الدولة العمرية لم تفرض على بيزنطة كلفة مرتفعة فحسب، بل جعلت الهدف الاستراتيجي ذاته - أي استعادة الشام - أقل قابلية للتحقق وأكثر ارتفاعًا في الكلفة والمخاطرة³.

ولم يكن هذا التحول ناجمًا عن التفوق العسكري المجرد، بل عن قدرة الدولة العمرية على تحويل النصر العسكري إلى واقع سياسي جديد أعاد تشكيل البيئة الإقليمية المحيطة. فالمجال الشامي لم يعد يُنظر إليه بوصفه ساحة نزاع مؤقتة بين قوتين، وإنما بوصفه فضاءً انتقل إلى نسق سياسي جديد يمتلك القدرة على إدارته والحفاظة على استقراره. ومن هنا تجاوز الأثر الردعي لليرموك حدود المعركة نفسها ليصبح تحولًا في إدراك الإمبراطورية البيزنطية لطبيعة المجال وحدود إمكان استعادته⁴. ولم يقتصر أثر اليرموك على إقصاء النفوذ البيزنطي عن الشام، بل أعاد تشكيل البنية الجيو-أمنية للمشرق بأكمله. فالشام لم تكن تمثل إقليمًا حدوديًا فحسب، وإنما عقدة استراتيجية تربط الأناضول بمصر والجزيرة العربية وشرق المتوسط. ومن ثمّ، فإن انتقالها إلى المجال السياسي الجديد لم يؤدّ إلى تغيير السيطرة على الأرض فقط، بل إلى إعادة توزيع مراكز القوة داخل الإقليم وإعادة تعريف خرائط الأمن والحركة والاتصال بين مكوناته⁵. وهنا تتجاوز اليرموك كونها معركة حاسمة لتصبح نقطة تحول في هندسة المجال الإقليمي نفسه؛ لأن السيطرة على العقد الجيوسياسية الكبرى لا تغيّر موازين القوة الآنية فقط، بل تعيد صياغة أنماط التفاعل الاستراتيجي لعقود لاحقة⁶. ومن زاوية الاستشراف الاستراتيجي، لم يكن الأثر الردعي لليرموك موجّهًا إلى بيزنطة وحدها، بل إلى مجمل الفاعلين الذين كانوا يراقبون تحولات القوة في المشرق. فحين

¹ انظر: تحديات الردع في زمن الحروب غير المتماثلة، ال ربح، عبد الله فيصل، <https://jehat.net>

² انظر: إعادة تعريف الردع الاستراتيجي في عصر التعددية القطبية، كمونة، اوراد محمد، ص 1-3

³ انظر: الطريق الى دمشق (فتح بلاد الشام)، كمال، احمد عادل، ص 13-24

⁴ المصدر نفسه، ص 26-44

⁵ المصدر نفس، ص 403-413

⁶ المصدر نفسه، ص 415-420

ينجح فاعل سياسي في تحويل نصره العسكري إلى استقرار مستدام وإدارة فعالة للمجال، فإن الرسالة الردعية تتجاوز الخصم المباشر لتطال حسابات القوى المجاورة والنخب المحلية والجماعات المرتبطة بالنظام الإقليمي القائم¹.

ولذلك لم تكن اليرموك مجرد نهاية مرحلة عسكرية، بل بداية إدراك إقليمي جديد مفاده أن الدولة العنصرية أصبحت فاعلاً قادراً على المحافظة على المجال الذي تسيطر عليه وإعادة إنتاجه سياسياً وأمنياً، وهو ما رفع كلفة تحديها حتى لدى الأطراف التي لم تدخل معها في مواجهة مباشرة².

وتتجلى الدلالة نفسها بصورة مختلفة في القادسية. فالأثر الاستراتيجي للمعركة لم يقتصر على هزيمة القوة العسكرية الساسانية، بل امتد إلى تفكيك الصورة الإدراكية التي قامت عليها الهيمنة الإمبراطورية الفارسية لقرون طويلة. فالإمبراطوريات لا تستمر بقوة السلاح وحدها، وإنما تستمر أيضاً بما تنتجه من تصورات مستقرة حول شرعيتها وقدرتها على البقاء. وعندما تتعرض هذه التصورات للاهتزاز، يبدأ التآكل السياسي قبل اكتمال الانهيار العسكري. ومن هنا لم تكن القادسية مجرد مواجهة عسكرية فاصلة، بل لحظة أعادت تعريف مركز القوة والشرعية داخل المجال العراقي-الفارسي³.

ويكشف ذلك أن الردع السياسي في مستواه الأعمق لا يتحقق عندما يُهزم الخصم ميدانياً فقط، بل عندما تتغير تقديراته لإمكان النجاح والاستمرار. فالخطر الحقيقي على الإمبراطوريات لا يكمن في خسارة معركة منفردة، وإنما في اهتزاز الثقة بقدرتها على المحافظة على المجال الذي تديره. ولهذا أسهمت القادسية في إحداث ما يمكن وصفه بردع إدراكي طويل الأثر؛ لأنها لم تُضعف القدرة العسكرية الساسانية فحسب، بل أعادت تشكيل التصورات السياسية للمجال التابع لها حول مستقبل السلطة ومركزها⁴. كما أن الأثر الجيو-استراتيجي للقادسية لم يقتصر على إضعاف المركز الساساني، بل امتد إلى إعادة تموضع المجال العراقي-الفارسي داخل توازنات القوة الإقليمية. فالعراق كان يمثل أحد أهم المراكز الجيو-اقتصادية في غرب آسيا، بما يمتلكه من كثافة سكانية وشبكات زراعية وطرق اتصال وموارد مالية. ولذلك فإن انتقاله من الفضاء الساساني إلى الفضاء الإسلامي لم يكن مجرد تحول في السيادة، بل إعادة تشكيل لموازين النفوذ والموارد على مستوى الإقليم بأسره⁵.

¹ المصدر نفسه ص 427-440

² انظر: تكتيكات معركة اليرموك: دراسة في فن الحرب في صدر الإسلام، منصة اموالي، <https://stories.amwaly.com>؛ معركة

اليرموك أعظم معارك الإسلام، عبد العزيز، شريف، <https://khutabaa.com>

³ انظر: معركة القادسية نقطة تحول في التاريخ الإسلامي، الجزيرة نت <https://www.aljazeera.net> 15

⁴ انظر: التهديدات اللامتماثلة: دراسة في تحولات استراتيجيات الردع التقليدية، السعيري، بهاء، <https://strategiecs.com>

⁵ انظر: التهديدات اللامتماثلة: دراسة في تحولات استراتيجيات الردع التقليدية، السعيري، بهاء، <https://strategiecs.com>

ومن هنا اكتسب الردع بعدًا بنيويًا أعمق؛ لأنه لم يُضعف الخصم فحسب، بل أعاد بناء البيئة الاستراتيجية التي كان يستند إليها¹.

وعليه، تكشف اليرموك والقادسية أن القيمة الردعية للقوة لا تتولد من استخدامها المجرد، بل من قدرة الفاعل السياسي على تحويل الإنجاز العسكري إلى إعادة تنظيم للمجال وإعادة تشكيل لإدراك الخصوم والفاعلين المحيطين به². ومن ثمّ، فإن الردع في التجربة العمرية لم يكن قائمًا على منطق التدمير أو الإكراه وحده، بل على القدرة على إنتاج واقع سياسي جديد تصبح معه أهداف الخصم أقل قابلية للتحقق، وتغدو العودة إلى التوازن السابق أكثر صعوبة من الاستمرار في التكيف مع الواقع الجديد³.

وفي هذا المستوى تحديداً يتجاوز الردع حدود القوة ليصبح جزءاً من عملية إعادة بناء المجال السياسي وإعادة صياغة البيئة الجيو-استراتيجية المحيطة على نحو يفرض معادلات جديدة للقوة والسيادة والاستقرار⁴.

المطلب الثالث: النتائج النظرية وآفاق إعادة بناء مفهوم الردع السياسي

تنتهي هذه الدراسة إلى أن الإشكالية الرئيسة في كثير من المقاربات المعاصرة للردع السياسي لا تكمن في ضعف أدوات الردع أو محدودية القدرة على استخدام القوة، بقدر ما تكمن في الإطار التفسيري الذي حصر الردع داخل منطق العقوبة والتوازن العسكري وإدارة الصدام بعد وقوعه. وقد أدى هذا الاختزال إلى التعامل مع التهديد بوصفه حدثاً أميناً ظاهراً، في حين أن أخطر التهديدات السياسية تنشأ غالباً قبل ذلك بكثير، داخل البنية التي تنتج القوة والشرعية والموارد وأنماط الولاء والتفاعل داخل المجال السياسي.

ومن هذه الزاوية، تكشف التجربة العمرية أن الردع لم يكن وظيفة منفصلة عن بنية الحكم، ولا أداة استثنائية تُستدعى عند الأزمات، بل كان جزءاً من الكيفية التي أُدير بها المجال السياسي نفسه. فالقيمة التفسيرية للنموذج العمري لا تتمثل في نجاحه في احتواء التهديدات بعد ظهورها، وإنما في قدرته على تقليل قابلية المجال لإنتاجها أصلاً. ومن ثمّ، فإن الاستقرار لم يكن نتاج فائض في الإكراه أو كثافة في استخدام القوة، بل نتيجة انتظام العلاقة بين السلطة والموارد والشرعية والقوة ضمن نسق سياسي حافظ على تماسكه الداخلي ومنع تشكل مراكز سيادية موازية داخله.

¹ انظر: استراتيجية عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) العسكرية لفتح العراق، القصير، هيلة محمد، ص 205-208

² انظر: الحرب الإدراكية: أسلوب جديد في القتال، رعد، علي، <https://alahednews.news>

³ انظر: استراتيجية عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) العسكرية لفتح العراق، القصير، هيلة محمد، ص 191-197

⁴ انظر: معركة القادسية.. نقطة تحول في التاريخ الإسلامي، الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net>

كما تكشف نتائج البحث أن الردع السياسي لا يتحقق فقط عبر التحكم بالسلوك العدائي للخصوم، بل عبر التحكم بالشروط التي تجعل ذلك السلوك ممكناً أو مجدياً. فكلما ازدادت قدرة الدولة على تنظيم تدفقات النفوذ والموارد والشرعية داخل المجال، تراجعت فرص تشكل الفاعلين القادرين على إنتاج التهديد أو إعادة تعريف موازين القوة خارج المرجعية الجامعة للدولة. وهنا ينتقل الردع من مستوى الفعل إلى مستوى البنية، ومن إدارة الأزمة إلى إدارة احتمالات نشأتها.

وتقود هذه النتيجة إلى إعادة النظر في العلاقة التقليدية بين الردع والقوة. فالقوة، في ضوء النموذج العمري، لا تمثل جوهر الردع بقدر ما تمثل أحد مكوناته. أما العنصر الحاسم فيتمثل في قدرة النسق السياسي على تحويل القوة إلى استقرار، وتحويل الشرعية إلى انتظام، وتحويل المجال السياسي إلى بيئة منخفضة القابلية لإنتاج الانقسام والتنازع. ومن هنا لا يعود الردع مرادفاً للإكراه، بل يصبح تعبيراً عن قدرة الدولة على إدارة المجال الذي تعمل داخله وإعادة إنتاج تماسكه بصورة مستمرة. وعلى هذا الأساس، يقترح البحث إعادة تعريف الردع السياسي بوصفه:

قدرة الدولة على إدارة المجال السياسي وإعادة تشكيله بصورة تجعل إنتاج التهديد أقل احتمالاً وأعلى كلفة، من خلال المحافظة على تماسك البنية السياسية واستقرار العلاقة بين السلطة والمجتمع والموارد والقوة. ويترب على ذلك انتقال في فهم الردع السياسي من كونه أداة تُستدعى عند ظهور الخطر إلى كونه وظيفة ملازمة لطريقة تنظيم المجال السياسي ذاته. فالردع، وفق ما تكشفه التجربة العمرية، لا يتجسد فقط في القدرة على منع الفعل العدائي أو رفع كلفته، بل في القدرة على بناء بيئة سياسية أكثر تماسكاً وأقل قابلية لإنتاج أسباب الاضطراب والانقسام. ومن هذا المنظور، لا تقتصر أهمية النموذج العمري على قيمته التاريخية، بل تمتد إلى ما يتيح من أفق تفسيري أوسع لفهم العلاقة بين الاستقرار وإدارة المجال السياسي. وبهذا المعنى، يسهم النموذج في توسيع إدراك الردع من كونه آلية لمواجهة التهديد بعد تشكله، إلى كونه قدرة على الحد من قابلية المجال لإنتاج التهديد أصلاً، وهو ما يجعل الاستقرار نتاجاً للبنية السياسية قبل أن يكون نتيجة لاستخدام القوة.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن النموذج العمري قدّم تصوّرًا مغايرًا للردع السياسي يقوم على إدارة المجال السياسي وتقليل قابليته لإنتاج التهديد، بدل الاقتصار على احتواء التهديد بعد ظهوره. وقد أظهرت الدراسة أن فاعلية الدولة العمرية لم ترتبط بتعظيم القوة العسكرية وحدها، بل بقدرتها على المحافظة على تماسك المجال السياسي وضبط العلاقة بين السلطة والقوة والموارد بما يحول دون نشوء بؤر اضطراب أو مراكز تأثير موازية. كما بينت المقاربة الوظيفية أن الأثر الردعي للقوة يتحقق عندما يتحول الإنجاز السياسي أو العسكري إلى إعادة تشكيل للمجال وإعادة تعريف لحسابات الفاعلين داخله، وهو ما يكشف حدود الاختزال الحدائي للردع في القوة الصلبة والعقوبة العسكرية فقط.

النتائج

1. كشفت الدراسة أن النموذج العمري مثل نسقًا جيو-استراتيجيًا لإدارة المجال السياسي قائمًا على ترسيخ مركزية السلطة ومنع تشكل مراكز النفوذ الموازية.
2. بيّنت الدراسة أن فاعلية الردع ارتبطت بإدارة الشروط المنتجة للتهديد وتقليل قابلية المجال السياسي للانقسام، أكثر من ارتباطها بتعظيم القوة العسكرية.
3. أظهرت الدراسة أن تنظيم الموارد، وإدارة الأمصار، والمحافظة على مركزية القوة العسكرية شكّلت أدوات متكاملة لضبط المجال السياسي والحفاظ على تماسكه.
4. كشفت المقاربة الوظيفية لليرموك والقادسية أن الأثر الردعي للإنجاز العسكري يتحقق عبر إعادة تشكيل البيئة السياسية والاستراتيجية وإدراك الخصوم لإمكانات السيطرة والاستمرار.
5. خلصت الدراسة إلى أن النموذج العمري يقدم فهمًا موسعًا للردع السياسي بوصفه وظيفة سيادية لإدارة المجال والمحافظة على استقراره ومنع تشكل البيئات المنتجة للتهديد.

التوصيات

1. توسيع الدراسات السياسية والاستراتيجية المعنية بإدارة المجال السياسي بوصفها مدخلًا لفهم الاستقرار والردع إلى جانب مقاربات القوة التقليدية.
2. تعزيز البحوث المقارنة بين النماذج السياسية التاريخية والمعاصرة في قضايا الدولة والسيادة وإدارة المركز والأطراف.
3. تطوير الدراسات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية المرتبطة بالعلاقة بين إدارة المجال والاستقرار السياسي وإعادة تشكيل البيئات الإقليمية.

4. ادماج الأبعاد الإدراكية والمؤسسية والرمزية ضمن دراسات الأمن والردع والسياسات العامة.
5. تشجيع المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث في العلوم السياسية والسياسة الشرعية والفكر السياسي على دراسة الإسهامات النظرية للتجربة السياسية الإسلامية في قضايا الدولة والاستراتيجية والجيوسياسة وإدارة المجال السياسي.

(المصادر والمراجع) REFERENCES

- [1] Bū Ṭālib, M. N. (2011). Al-Ab'ād al-siyāsiyyah lil-zāhirah al-qabaliyyah fī al-mujtama'āt al-'Arabiyyah: Muqārabah sūsiyūlūjiyyah lil-thawratayn al-Tūnisiyyah wa al-Lībiyyah. Doha, Qatar: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabiyyah.
- [2] Abū Ḥamdiyyah, Ḥ. A. (2009). Al-Idārah al-siyāsiyyah fī 'ahd Amīr al-Mu'minīn 'Umar ibn al-Khaṭṭāb (1st ed.). Amman, Jordan: Dār al-Ma'mūn lil-Nashr wa al-Tawzī'.
- [3] Sha'at, N. M. (2015). Al-Idārah al-'Umariyyah: Al-murtakazāt al-idāriyyah wa namādhij min al-taṭbīqāt al-idāriyyah fī 'ahd al-khalīfah 'Umar ibn al-Khaṭṭāb. Majallat al-Andalus lil-'Ulūm al-Insāniyyah wa al-Ijtimā'iyah, 10(6).
- [4] Rajab, Ī. (2025). Istirātījiyyat al-rad': Al-naẓariyyah, al-mumārasāt, al-mustawā al-'amaliyyātī, wa muḥaddidāt al-quwwah wa al-ḍa'f. Ittijāhāt Istirātījiyyah, (7).
- [5] Lazhar, A. A. (2020). Istirātījiyyat al-rad' al-nawawī bayna al-taṣawwurāt al-taqlīdiyyah wa taḥawwulāt mā ba'd al-ḥarb al-bāridah. Majallat al-Buḥūth al-Qānūniyyah wa al-Siyāsiyyah, 2(15).
- [6] Kamūnah, A. M. M. (2026). I'ādat ta'rīf al-rad' al-istirātījī fī 'aṣr al-ta'addidiyyah al-quṭbiyyah. Baghdad, Iraq: Markaz Ḥammurābī lil-Buḥūth wa al-Dirāsāt.
- [7] Kashkūl, Ḥ. A. (2022). Al-Injāzāt al-'askariyyah wa al-idāriyyah fī 'ahd al-khalīfah 'Umar ibn al-Khaṭṭāb (raḍiya Allāhu 'anhu). Majallat Diyālā lil-Buḥūth al-Insāniyyah, (91).
- [8] Qānṣū, M. I. (2025). Al-Ḥarb al-saybārāniyyah: Al-tahdīdāt, al-istirātījiyyāt, wa taḥaddiyāt al-rad' fī al-faḍā' al-raqamī. Majallat Mu'ashshir lil-Dirāsāt, 7(2).
- [9] Al-Bahī, R. (2019). Al-Rad' fī bī'ah dawliyyah mutaghayyirah: Murāja'at nazariyyat al-rad' wa anmāṭihā fī al-adabiyyāt al-gharbiyyah. Majallat al-'Ulūm al-Ijtimā'iyah, 47(3).
- [10] Al-Sulṭānī, S. A. K., & Mashhadī, A. (2026). Al-Sulṭah wa al-siyādah: Usus shar'iyyat al-sulṭah allatī taḍa' al-qānūn min manzūr Hobbes, Rousseau, wa Weber. Majallat al-Sharq al-Awsaṭ lil-Dirāsāt al-Qānūniyyah wa al-Fiḥiyyah, 6(1).
- [11] Al-Muqbil, 'A. S. (2016). Al-'Aqīdah al-'askariyyah fī 'aṣr al-khulafā' al-rāshidīn: Dirāsah tārikhiyyah. Journal of King Khalid University, 3(1).
- [12] Salīm, Ḥ. (2016). Al-Fikr al-siyāsī fī al-'uṣūr al-qadīmah wa al-wuṣṭā. Lecture notes for first-year undergraduate students, Faculty of Law and Political Science, University of 8 May 1945 Guelma, Algeria.
- [13] Thujayl, 'A. A. (2024). Al-Wāqī'iyah al-nyū-klāsīkiyyah fī al-'alāqāt al-dawliyyah. Al-Majallah al-Siyāsiyyah al-Dawliyyah, (60).
- [14] Amīn, 'A. S. J. M. (2022). Wasā'il al-ḍabṭ al-ijtimā'ī 'inda al-'Arab qabl al-Islām. Majallat Jāmi'at Tikrīt lil-'Ulūm al-Insāniyyah, 29(8).

- [15] Al-Khālīdī, Gh. A. (2022). Nazariyyat al-rad‘ al-nawawī fī al-qarn al-ḥādī wa al-‘ishrīn: Dirāsah naqdiyyah. Al-Majallah al-‘Ilmiyyah li-Kulliyyat al-Dirāsāt al-Iqtisādiyyah wa al-‘Ulūm al-Siyāsiyyah, 7(13).
- [16] Countering Hybrid Warfare Project: Hybrid Warfare – Understanding Deterrence. MCDC,)2019(.
- [17] Deterrence in the 21st Century. Konstantinos Tsetsos. Metis Institute for Strategy and Foresight, Bundeswehr University Munich, Germany)2020(.
- [18] 3.Deterrence Studies: A Field Still in Progress. Jeffrey H. Michaels. Journal of Strategic Studies 47 (2024).
- [19] Deterring Hybrid Threats: Towards a Fifth Wave of Deterrence Theory and Practice. Sean.Monaghan. Hybrid CoE Paper 12. The European Centre of Excellence for Countering Hybrid Threats) 2022(.
- [20] Deterring Russia: Conceptual Foundations for Integrated Deterrence. Falk Tettweiler. Connections: The Quarterly Journal 24, no. 4 (2025).
- [21] ‘Alī, R. (2024, October 10). Al-Ḥarb al-idrākiyyah: Uslūb jadīd fī al-qītāl. Al-Ahed News. Retrieved April 4, 2026, from <https://alahednews.news>
- [22] ‘Abd Rabbih, A. (2019, January 26). Al-Khilāfah al-rāshidah bayna al-siyāsah wa al-dīn. Al-Shorouk. Retrieved April 3, 2026, from <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26012019&id=00ac36b2-817a-4aaa-8867-9a28463ff030>
- [23] Al-Bahī, R. (2023, September 24). Al-Rad‘: Al-mafhūm wa al-nazariyyah. Egyptian Center for Strategic Studies and Thought. Retrieved April 4, 2026, from <https://ecss.com.eg/36825>
- [24] Al-Bahī, R. (2019, June 22). Al-Rad‘ al-saybārānī: Al-mafhūm wa al-ishkāliyyāt. Egyptian Center for Strategic Studies and Thought. Retrieved April 4, 2026, from <https://ecss.com.eg/6203>
- [25] Al-Tanzīmāt al-siyāsiyyah wa al-idāriyyah fī ‘ahd ‘Umar ibn al-Khaṭṭāb. (2012, November 16). Abāqirat al-‘Arab Forum. Retrieved April 4, 2026, from <https://abakira.arabepro.com/t61-topic>
- [26] Al-Sa‘barī, B. (2023, January 15). Al-Taḥdīdāt al-lā-tamāthuliyyah: Dirāsah fī taḥawwulāt istirāṭijyyāt al-rad‘ al-taqlīdiyyah. Strategiecs. Retrieved April 4, 2026, from <https://strategiecs.com>
- [27] Āl Rabaḥ, ‘A. F. (2026, April 18). Taḥaddiyāt al-rad‘ fī zaman al-ḥurūb ghayr al-mutamāthilah. Jehat News. Retrieved May 4, 2026, from <https://jehat.net>
- [28] Taktikāt ma‘rakat al-Yarmūk: Dirāsah fī fann al-ḥarb fī ṣadr al-Islām. (2026, March 10). Amwaly Platform. Retrieved April 4, 2026, from <https://stories.amwaly.com>
- [29] Ṭaqqūsh, M. S. (2017, September 14). Tamṣīr al-Başrah wa al-Kūfah. Qissat al-Islam. Retrieved April 4, 2026, from <https://islamstory.com>
- [30] Khayrī, M. W. (2015, December 3). Dhakā’ al-siyāsāt al-māliyyah li-‘Umar ibn al-Khaṭṭāb (raḍiya Allāhu ‘anhu). IslamWeb. Retrieved March 12, 2026, from <https://www.islamweb.net>

- [31] Jibrā'īl, 'A. M. Q. (n.d.). Māhiyyat al-iqtisād al-siyāsī al-Islāmī. IslamOnline. Retrieved March 12, 2026, from <https://islamonline.net>
- [32] Al-Shihābī, S. (2023, July 6). Mafhūm al-rad' min manzūr 'askarī wa siyāsī. Al-Quds Al-Arabi. Retrieved March 12, 2026, from <https://www.alquds.co.uk>
- [33] Taqqūsh, M. S. (2017, September). Nizām al-ḥukm fī 'ahd 'Umar ibn al-Khaṭṭāb. Qissat al-Islam. Retrieved March 16, 2026, from <https://www.islamstory.com>
- [34] Al-Khaṭīb, M. (2018, October 30). Al-Nizām al-qabalī 'inda al-'Arab fī al-jāhiliyyah. Akhir Al-Zaman Forum. Retrieved March 12, 2026, from <https://www.ezzman.com/vb/t4318>
- [35] Kayfa tamarradat Fāghnir fī Rūsiyā wa kayfa yuwājihuhā Būtīn? (n.d.). Al Jazeera Arabic. Retrieved May 28, 2026, from <https://www.aljazeera.net>
- [36] Al-Ghazw al-Amrīkī lil-'Irāq: Mubarirāt wāhiyah wa natā'ij kārihiyyah. (n.d.). Al Jazeera Arabic. Retrieved May 29, 2026, from <https://www.aljazeera.net>
- [37] Hamīd, 'A. H. (2025, September 10). Al-Quwā al-kubrā wa masārāt al-tadakhkhul al-'askarī al-mu'āshirah. Al-Siyāsah Al-Dawliyyah. Retrieved May 30, 2026, from <https://www.siyassa.org.eg/News/22105.aspx>
- [38] Suqūt al-Ittiḥād al-Sūfiyātī: Al-asbāb wa al-natā'ij. (n.d.). Al Jazeera Arabic. Retrieved May 29, 2026, from <https://www.aljazeera.net>
- [39] Bayna 2001 wa 2021: Abrāz maḥaṭṭāt al-tadakhkhul al-'askarī al-Amrīkī fī Afghānistān. (2021, August 31). Monte Carlo Doualiya. Retrieved May 30, 2026, from <https://www.mc-doualiya.com>
- [40] 'Ādil, I. (n.d.). Al-Ḥarb al-Rūsiyyah al-Ukrāniyyah: Al-asbāb wa al-tadā'iyāt wa al-āfāq. Shafa Center for International Studies. Retrieved May 30, 2026, from <https://drive.google.com/file/d/1ul-dUPdIUT9QBU19IFYMWynwxtb9wYTS/view>
- [41] Ma'rakat al-Qādisiyyah nuqtat taḥawwul fī al-tārīkh al-Islāmī. (n.d.). Al Jazeera Arabic. Retrieved May 30, 2026, from <https://www.aljazeera.net>
- [42] Ma'rakat al-Qādisiyyah: Nuqtat taḥawwul fī al-tārīkh al-Islāmī. (n.d.). Al Jazeera Arabic. Retrieved May 30, 2026, from <https://www.aljazeera.net>
- [43] Sharīf, 'A. (n.d.). Ma'rakat al-Yarmūk a'zam ma'arik al-Islām. Al-Khutabaa. Retrieved May 30, 2026, from <https://khutabaa.com>.

TRANSLITERATION

a. Consonant

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ء	‘	فَأَرْ	fārun
أ	(a,i,u)	أَحْكَام	aḥkām
ب	b	بَابُ	bābun
ت	t	تَمْرٌ	tamr
ث	th	ثَلَاثُ	thalātha
ج	j	جَبَلٌ	Jabal
ح	ḥ	حَدِيثٌ	ḥadīth
خ	kh	خَالِدٌ	khālid
د	d	دِينٌ	dīn
ذ	dh	مَذْهَبٌ	madhhab
ر	r	رَاهِبٌ	rāhib
ز	z	زَكِيٌّ	zakī
س	s	سَلَامٌ	salām
ش	sh	شَرَبٌ	sharaba
ص	ṣ	صَدْرٌ	ṣodrun
ض	ḍ	ضَارٌ	ḍār
ط	ṭ	طَهْرٌ	ṭahura
ظ	ẓ	ظَهْرٌ	ẓhohr
ع	‘	عَبْدٌ	‘abdun
غ	gh	غَيْبٌ	ghayb
ف	f	فَاتِحَةٌ	Fātihah
ق	q	قَبَسٌ	qabas
ك	k	كِتَابٌ	kitāb

ل	l	لَيْلٌ	layl
م	m	مُنِيرٌ	munīr
ن	n	نِقَابٌ	niqāb
و	w	وَعَدٌ	wa ^ʿ ada
هـ	h	هَدَفٌ	hadaf
ي	y	يُوسُفُ	Yūsuf

b. Short Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ	a	كَتَبَ	kataba
اِ	i	عَلِمَ	ʿalima
اُ	u	عَلِبَ	ghuliba

c. Long Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ ، اِ ، اِو	ā	عَالَمٌ ، فَتَى	ʿālam , fatā
اِي	ī	عَلِيمٌ ، دَاعِي	ʿalīm , dāʿī
اُو	ū	عُلُومٌ ، أُدْعُو	ʿulūm , ʿudʿū

d. Diphthong

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أَوْ	aw	أَوْلَادٌ	aulād
أَيَّ	ay	أَيَّامٌ	ayyam
إِيَّ	iy	إِيَّانَكَ	iyyāka